التغاير بين المنعوت والنعت الحقيقي
في ضوء آراء النحاة

أ.م.د. محمود حمود عراك
كلية التربية/قسم علوم القرآن

المقدّمة:

النعت كما هو معروف ينقسم باعتبار معناه على قسمين: النعت الحقيقي، والنعت السببي. وقد اختصّ هذا البحث بدراسة التغاير بين المنعوت والنعت الحقيقي. والنعت الحقيقي هو ما دلّ على معنى في نفس منعوته الأصلي . أو هو الذي يتوجّه فيه النعت إلى منعوته حقيقة . ولابدّ أن يشتمل النعت الحقيقي على ضمير مستتر يعود على المنعوت ؛ لذلك قال بعض النحويين في تعريفه : هو ما رفع ضميراً مستتراً يعود على المنعوت . تقول : هذا رجلٌ عاقلٌ ، فـ(عاقلٌ) صفةٌ لرجل ، وتشتمل على ضمير يعود عليه ، والتقدير: هذا رجلٌ عاقلٌ هو(١) . ومن المعروف والثابت عند النحاة أنّ النعت الحقيقي من التوابع ؛ إذ يجب أن يطابق متبوعه في واحد من أوجه الإعراب ، ومن التعريف والتنكير، وفي التذكير والتأنيث ، والإفراد والتثنية والجمع(٢). ودلّهم استقراؤهم كلام العرب إلى أنّ هذه المطابقة قد لا تطّرد فاستثنوا من ذلك أشياء بنوا عليها قواعد فرعية تطَّرد تارة وتخضع إلى التأويل والتوجيه تارة أخرى ، مستندين في كلّ ذلك إلى الدلالة المستوحاة من خلال السياق أو دلالة البنية الصرفية للكلمة .

والتغاير في اللغة هو الاختلاف ، فتغيَّرَ الشيءُ عن حاله: تحوَّل ، وغيَّره: حوَّله وبدّله كأنّه جعله غير ما كان ، يقال: غيّرَ عليه الأمرَ: أي : بدّله ، وتغايرت الأشياء: اختلفت(٣). والمعنى الأخير هو المراد هنا . ولم يُفرد النحاة العرب للتغاير بين المنعوت ونعته بحثا مستقلاً بل تناولوا ذلك أثناء حديثهم عن الصفة وما يخصّ العلاقة القائمة بينها وبين الموصوف. ولأهميته فقد عدّه أحد الباحثين المحدثين

من أبحاث النحو الجليلة بعد أن تحدّث عن جزئية يسيرة فيه(٤). وهذا البحث محاولة في الكشف عن حالات التغاير الحاصلة بين المنعوت والنعت الحقيقي، وما نتج عنها من قواعد فرعية أجاز فيها النحاة هذا التغاير . وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن يُقسّم على أربعة مباحث ، تناولت في المبحث الأول: التغاير في الإعراب ،حيث تعرّضت فيه إلى النعت بالمصدر ، والنعت المقطوع ، ونعت اسم(لا) النافية للجنس، والنعت على الجوار . أمّا المبحث الثاني فكان في التغاير بين التعريف والتنكير ، كشفت من خلاله عمّا جاء من حالات وصف المعرفة بالنكرة ، ووصف النكرة بالمعرفة . وكان المبحث الثالث في التغاير بين التذكير والتأنيث ، حيث تحدثت فيه عن وصف المؤنّث بالمذكّر ، وما يستوي فيه المذكر والمؤنث في النعت . وعرض المبحث الأخير لحالات التغاير بين الإفراد والجمع إذ تكلّمت على نعت المذكّر بالجمع، والتزام النعت الإفراد والتذكير . وبعد فأرجو أن يكون عملي هذا خالصًا لخدمة لغة القرآن وما توفيقي إلاّ بالله عليه توكلت وإليه أَنَبت .

المبحث الأول:

١. التغاير في الإعراب:

أ. النعت بالمصدر:

الأصل في النعت أن يكون مشتقًا ، أو مؤوّلا بمشتق ، والمراد بالمشتق: ما أُخذ من المصدر للدلالةِ على معنًى وصاحبِهِ، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل. والمؤوّل بالمشتق: كاسم الإشارة، نحو: مررتُ بزيدٍ هذا أي المشار إليه، وكذلك (ذو) بمعنى صاحب، أو الموصولة نحو: مررتُ بِرَجُلٍ ذي مال، أي: صاحِبُ مالٍ، وبزيدٍ ذو قام، أي: القائم، والمنتسب ، نحو مررتُ بِرَجُلٍ قَرَشي، أي: مُنتسبٌ إلى قريش. ولكنّهم نعتوا بالمصدر وهو اسم معنى جامد ، فالنعت به على خلاف

الأصل؛ لأنه يدلّ على المعنى ، لا على صاحبه ، نحو: مررتُ برجُلٍ عدلٍ، وهو مؤوّل: إمّا على وضع (عَدْلٍ) موضع (عادِلٍ) أو على حذف مضاف، والأصل : مررتُ برجُلٍ ذي عدلٍ ، ثمّ حُذف ذي وأقيم عدل مقامه ، وإمّا على المبالغة بجعل العين نفس المعنى ، مجازاً أو ادّعاءًا(٥).

وقد عزا ابنُ جني (ت٣٩٢هـ) الوصف بالمصدر لأمرين ، أحدهما صناعي؛ وذلك لِيَزيدك أُنساً بشَبَه المصدر للصفة التي أوقَعتَهُ موقعها ، كما أُوقعت الصفة موقع المصدر ، في نحو قولك : أقائمًا والناس قعود (أي تقوم قيامًا والناس قعود) ونحو ذلك(٦) .

واستند ابنُ جني في تعليله هذا إلى تقسيمه الصفةَ على قسمين : صريحة وسمّاها المحضةَ غيرَ المتجوّزة ، وإلى الصفة غير الصريحة ، فالوصف بالمصدر عنده من القسم الثاني ، لذلك ذهب إلى أنّ الوصف بالمحضة غير المتجوّزة أقوى إعرابا من الوصف بالمصدر(٧).

واستوقف هذا الأمر النحاة فنظروا إليه من عدّة وجوه . فقال سيبويه (ت١٨٠هـ) في هذا الخصوص في باب ((وهذا شيءٌ ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو)):" وذلك قولك: هذا عربيٌّ مَحضاً وهذا عربيٌّ قَلباً ،فصار بمنزلة دِنْياً من المصادر وغيرها... "(٨)

وزعم يونس بن حبيب(ت ١٨٢هـ) أنّ وجه الكلام في ذلك هو الرفع . وذلك قولك "هذا عربيٌّ مَحْضٌ وهذا عربيٌّ قلبٌ ، كما قلت :هذا عربيٌّ قُحٌّ ، ولا يكون القُحُّ إلاّ صفةً"(٩). فسيبويه ينصب المصدر هنا على الحال ويونس بن حبيب يرفعه على النعت ليطابق منعوته .

وجوّد المبرد (ت٢٨٥هـ) الرفع في ذلك ؛ فهذه أسماء عنده وإن كانت تكون على هذا اللفظ مصادر لأنّ المصدر يُنعت به ، والاسم لا يكون إلاّ نعتاً من هذا الضرب(١٠) .وكان المبرد قد ذهب من قبل إلى أنّها مصادر مؤكّدة لما قبلها ، و جوّز بعد أن جوّد كونها صفات أن تكون حالاً من النكرة ، ليوافق في

ذلك ما ذهب إليه سيبويه(١١). إذ فسّر السيرافي(ت٣٦٨هـ) قول سيبويه:(وهذا شيءٌ ينتصب على أنّه ليس من اسم الأول ولا هو هو) بأنّ ما كان مصدراً لم تقل هو هو، كقولك: هو ابنُ عمي دِنيًا. .ودِنيًا في معنى دانياً منصوبا على الحال والعامل فيه معنى ابن عمي ، كأنّه قال : يناسبني دانِياً(١٢) . لأنّ دِنيًا مصدر أو معنى مصدر والأول اسمٌ ليس بمصدر(١٣) .

أمّا الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) فقد فسّر كلام سيبويه بقوله: " فَمَحضاً وقَلباً، ليسا بالعربي لأنّهما مصدران ولا جريًا على عربيّ في نعته وإعرابه فصارَ بمنزلة دِنيًا وما أشبهه " (١٤) . وإنّما صار الرفعُ وجهَ الكلام في رأي الأعلم الشنتمري لأنّهُ كثُر في كلامهم أن يُجروا محضاً وقلبًا مجرى عَدل، وأنت تقول: هذا رجُلٌ عدلٌ بمعنى عادل، وكذلك مَحضٌ بمعنى ماحض؛ لأنّه يقال: مَحَضَ يَمحُضُ وأمحضتهُ أنا، ومعناه خالص . ولم يُستعمل الفعل من قَلْب كاستعماله من مَحْض . ونَسَب إلى المبرد أنّ معناه قد تَقَلّبَ في العرب: أي دار في أنسابها، وقال غيرُه: يجوز أن يكون أُخذ من قَلّبَ كأنّه قد فُتّشَ ونُقّيَ من العيب(١٥) . أمّا عربيٌّ قُحٌّ فلم يُستَعمل إلاّ صفةً؛ لأنّه اسمٌ ليس بمصدر وليس له فعلٌ يتصرّف(١٦). فهذا تصريحٌ واضحٌ من الأعلم بأنّ هذه المصادر قد نُعت بها لتصرفها ، ولمّا كان المنعوتُ بها مرفوعاً صار الرفع وجه الكلام ، وإنّما أشبها (عدل) في تأويله باسم الفاعل وفي التزامه التذكير والإفراد . ويبدو لي أنّ ما دفع سيبويه إلى النصب أنّه رأى في هذه المصادر صفات غير محضة فهي لا تقوى على متابعة منعوتها في الإعراب لأنّ الوصف بالمحضة أقوى إعراباً كما ذكر ابن جني .

وممّا أجراه سيبويه على ذلك وأجاز فيه الوجهين " قولك: هذه مائةٌ وَزنَ سبعةٍ ، وهذه مائةٌ ضَربَ الأميرِ ، وهذا ثَوبٌ نَسجَ اليمنِ ، كأنّه قال: نَسجاً وضَرباً ووَزناً. وإن شئت قلت وزنُ سبعة"(١٧)واستند سيبويه في ذلك إلى قول الخليل (ت١٧٥هـ):" إذا جعلتَ (وزنَ) مصدراً نصبتَ ، وإن جعلتهُ اسماً وصفتَ به "(١٨) والضابط عند الخليل بين كونه مصدراً أو اسماً هو المعنى إذ شبّه ذلك بالخَلق قال : "قد

يكون الخَلقُ المصدر ويكون الخلقُ المخلوقَ ،.....فكأنّ الوزنَ ههنا اسمٌ ، ..كما تقول رجُلٌ رِضاً وامرأةٌ عَدلٌ ويومٌ غَمٌّ ،فيصير هذا الكلام صفةً"(١٩) . ويبدو أنّ مدار النصب والرفع قائمٌ على تقسيم الصفة إلى محضة صريحة وغير صريحة ، وهذا ما ذكرناه في كلام ابن جني المذكور آنفاً . أي: إذا كانت الصفة محضة طابقت المنعوت إعراباً وإن كانت غير محضة نُصبت . لأنّ النعت ليس من الأول ولا هو هو كما يقول سيبويه .

وقدّم الخليل تعليلاً آخر للمغايرة في الإعراب هنا مستندا إلى علّة المطابقة في التعريف والتنكير ، إذ استقبح أن يقول : هذه مائةٌ ضربُ الأمير ،فيجعل الضربَ صفةً فيكون قد وصف النكرة بالمعرفة ، ولكن يرفعهُ على الابتداء ،كأنّه قيل له ماهي ؟ فقال : ضربُ الأمير . فإن قيل ضربُ أميرٍ حسُنت الصفةُ عنده ؛ لأنّ النكرة توصف بالنكرة (٢٠) . قال ابن السراج (ت٣١٦هـ) " هذه الصفات التي ليست بصفاتٍ محضةٍ في الوصف يجوز أن تُبتدأ كما تُبتدأ الاسماء ويَحسُن ذلك فيها ، وهي التي لا تجري على الأول إذا كانت لشيءٍ من سببه ... "(٢١) .

ب . النعت المقطوع:

من أسباب التغاير الحاصل بين المنعوت والنعت الحقيقي في الإعراب ما يُعرف بـ (القطع)، والقطع ظاهرة شائعة في اللسان العربي ، وذلك بأن يكون المنعوت مرفوعاً ونعتُه منصوباً، وقد يكون المنعوت منصوباً ونعتُه مرفوعاً ، وقد يكون المنعوت مجروراً فيقع نعتُهُ مرفوعاً أو منصوباً نحو: (مررتُ بزيدٍ الكريمُ أو الكريمَ).

وحقيقة القطع أن يُجعلَ النعتُ خبراً لمبتدأٍ واجب الحذف ، أو مفعولاً لفعلٍ واجب الحذف ، على أن يكون ذلك في مَدحٍ ، أو ذمٍّ ، أو ترَحُّمٍ . فإذا قلت :جاءَ زيدٌ العالمُ، جاز اتّباعُهُ أو قطعُهُ على إضمار

هو ، ونصبُهُ على إضمار أمدَحُ ، وفي الذمّ يقدّرُ أذمُّ ، وفي الترحّم أرحمُ . وإن كان لغير ذلك جاز ذكرُهُ ؛ تقول : مررتُ بزيدٍ التاجرِ◌َ◌ُ بالأوجه الثلاثة بالجرّ على الاتّباع ، والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ، والنصب على المفعولية بفعلٍ محذوف . ولك أن تقولَ : هو التاجرُ ، وأعني التاجرَ .

قال سيبويه في باب (هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) : " وإن شئتَ جعلتهُ صفةً فجرى على الأول ، وإن شئت قطعتَه فابتَدَأتَهُ وذلك قولك: الحمدُ للهِ الحميدَ هو ، والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ ، والمُلكُ للهِ أهلَ الملكِ . ولو ابتَدَأتَهُ فرَفَعتَهُ كان حسَنًا ، كما قال الأخطل(٢٢):

نَفسي فداءُ أميرِ المؤمنين إذا   أبدى النَّواجذَ يومٌ باسلٌ ذَكَرُ
الخائضُ الغَمرَ والميمونُ طائرُهُ   خليفةُ الله يُستَسقى بهِ المطَرُ (٢٣)

فقطع (الخائضُ) والنعوت التي بعدهُ من قولهِ:(أميرِ المؤمنين) فرفعها جميعاً على أنّها خبرٌ لمبتدأٍ محذوف تقديره (هو) . وبعد أن جعل سيبويه القطع بالرفع حسناً جعل الاتّباع على الصفة في هذا ونحوه كثيراً ، فيُتبعونَهُ الأوّل فيقولون : أهلِ الحمدِ، وكذلك الحمدُ للهِ أهلِهِ(٢٤) .وسألَ سيبويه يونس بن حبيب عن قول بعض العرب:(الحمدُ للهِ ربَّ العالمين) فزعمَ أنّها عربية، وأنشد نظير ذلك لذي الرمّة(٢٥):

لقد حَمَلَت قيسُ بنُ عيلانَ حَربَها   علـى مستَقِـلٍّ للنوائـبِ والحَـربِ
أخاها إذا كانت عِضاضاً سما لها   على كلِّ حالٍ من ذَلولٍ ومن صعبِ

فنَصَبَ (أخاها) على المدح بإضمار فعلٍ لا يُستَعمل إظهارُه(٢٦).

واشترط الخليل لجواز ذلك أن يَعلم المُخاطَب من اتّصاف المنعوت بتلك الصفة ما يعلَمُه المتكلّم ليكون ثناءً وتعظيمًا فينصبَه على الفعل(٢٧) . وتابعه سيبويه قائلاً : "وقد يجوز أن تقول : مررتُ بقومِكَ

الكرامَ إذا جعلت المخاطب كأنّه عرفهم"(٢٨) وقال في (باب ما يجري من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه): " تقول : أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ : لم يُرد أن يكرّره ولا يُعرّفُك شيئاً تُنكره ،ولكنّه شتمهُ بذلك "(٢٩) . فإذا لم يَعلم المُخاطب فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبيّنه ويميّزه، فلا قطع مع الحاجة كما يقول الرضي(٣٠) فتقول : مررتُ بزيدٍ العاقلِ ، ولو احتاج الموصوف لأكثر من صفة ليمتاز عن غيره لم يصح قطع واحدةٍ منها، قال ابن مالك:

وإن نعوتٌ كثُرت وقد تَلَت   مفتقراً لذكرهنّ أُتبعت(٣١)

كأن تقول:(مررتُ بمحمدٍ التاجرِ الشاعرِ الكاتبِ)،وكذلك إذا وصفت الموصوف بوصفٍ لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزمُ وصفاً آخرَ فلك القطع في ذلك الثاني اللّازم ، نحو : مررتُ بالرجلِ العالمِ المبجّلُ ؛ لأنّ العلم مستلزم للتبجيل على الأغلب(٣٢) .

وأضاف النحّاة شروطاً أُخرَ أجملوا فيها جواز القطع بعد أن ذكروا الشرط المذكور آنفاً ، فلا يجوز عندهم القطع إذا كان النعت لمجرد التأكيد كقوله تعالى:{لا تَتَّخِذُوا إِلهَيْنِ اثنَيْنِ}[النحل:٥١]،أو ملتزم الذكر نحو:(جاؤوا الجمّاءَ الغفيرَ)،أو جارياً على مشارٍ إليه نحو (مررتُ بهذا العالمِ)(٣٣) . ومع تحقيق هذه الشروط جاز القطعُ وإن كان نعتاً أوّل، قال تعالى:{وامرَأَتُهُ حمّالةَ الحَطَبِ} [المسد:٤] وَشَرَطَ الزجّاجي(ت٢٤٠هـ) في القطع تكرار النعت والآية ردٌّ عليه(٣٤). وإن كان المنعوت معلوماً عند المخاطب والنعت لزوال عارض اشتراك فالاتّباع نحو: مررتُ بزيدٍ الأزرقِ(٣٥) ،ويجوزُ القطعُ قبل تمام الكلام نحو: إنّ زيداً العالمُ قائمٌ برفع (العالمُ) على القطع أو نصبه خلافاً لبعض الكوفيين ،فإنّه لا يُجيز ذلك(٣٦) .

وخطّأ يونس بن حبيب الخليل وسيبويه في جواز قطع النعت الدال على الترحّم الذي يكون بالمسكينِ والبائسِ فيجوز عندهما أن تقول :مررتُ بهِ المسكينِ ، وإن شئت رفعتَهُ فتقول مررتُ بهِ البائسُ ، كأنّه لمّا

قال: مررتُ به قال: المسكينُ هو ،كما يقول مُبتَدِأً: المسكينُ هو، والبائسُ أنت ، وإن شئتَ نصبتَ فقلت : مررتُ به المسكينَ. أمّا يونس بن حبيب فإنّه إذا قيل :ضربتُهُ لم يقل إلاّ المسكينَ، يحملُه على الفعل .وإن قيل ضرَباني ، قال : المسكينان ، وكذلك مررتُ به المسكينِ ، يحملُ الرفعَ على الرفع ، والنصبَ على النصب ، والجرّ على الجرّ(٣٧) . وكان سيبويه قد أجاز القطع بنصبِ ما كان صفةً على معنى الفعل ، من غير أن تريد بذلك مدحاً ولا ذمّاً ولا ترحماً ، واستدلّ على ذلك بقول الشاعر(٣٨) :

وما غرّني حَوزُ الرِّزامِيِّ مِحْصَناً   عَواشِيَها بالجَّوّ وهو خَصيبُ

قال سيبويه :" ومِحْصَنٌ: اسمُ الرِّزامِيّ ، فنصبَهُ على أعني ، وهو فعلٌ يظهرُ ، لأنّهُ لم يرد أكثر من أن يعرِّفه بعينه ، ولم يرد افتخاراً ولا مدحاً ولا ذمّا "(٣٩) .

أمّا إذا كان النعت لنكرةٍ فقد أجاز سيبويه فيه القطع إن كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحمٍ واستدلّ على ذلك بقول أميّة بن أبي عائذ:

وَيَأوي إلى نِسوَةٍ عُطَّلِ   وَشُعْثاً مَراضِيعَ مثل السَّعالي

قال سيبويه " كأنّهُ حيث قال:(إلى نسوَةٍ عُطَّلِ) صِرنَ عندهُ ممّن عُلِمَ أنّهنَّ شُعثٌ ، ولكنّهُ ذكر ذلك تشنيعاً لهنَّ وتشويهاً "(٤٠) . وكلام سيبويه يَشي أنّ جواز ذلك مقرونٌ بتأخر النعت المقطوع عن نعتٍ آخر جيء به للاختصاص . يقول خالد الأزهري(ت٩٠٥هـ):" وإذا كان المنعوت نكرة تعيّن في الأول من نعوته الاتّباع لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنّه غني عن التخصيص وجاز في الباقي من نعوته القطع عن المتبوع "(٤١) .وأضاف الرضي ألاّ يكون النعت الثاني أيضاً لمجرد التخصيص، لأنّه إذا احتاجت النكرة إلى ألفِ نَعتٍ لتخصيصها لم يجز القطع(٤٢) . والذي ساعد على قطع نعت النكرة في

البيت الذي استشهد به سيبويه وجود الواو في قوله:(وشُعثاً) الدالّة على القطع والفصل ، إذ ظاهر النكرة محتاجٌ إلى الوصف ، فأكّد القطع بحرفٍ هو نصٌّ في القطع(٤٣) .

ونُسب المنع في ذلك إلى الخليل (٤٤) . وهو مردود بما نقلهُ سيبويه عنه في أثناء كلامه عن الشاهد المذكور آنفاً حيث يقول : " قال الخليل كأنّهُ قال : وأذكرُهُنَّ شعثاً إلاّ أنَّ هذا فعلٌ لا يُستَعملُ إظهارُهُ . وإن شئتَ جررتَ على الصفة"(٤٥) .

وبعد أن بيّنا حقيقة النعت المقطوع لابدّ من بيان الغرض منه ، وماذا تقصدُ العرب بمخالفة النعت للمنعوت في الحركة ؟ فمن خلال استقراء آراء النحاة يتبيّن لنا أنّ ذلك يحصل لأغراض دلالية ، فقد بيّن الفرّاء (ت٢٠٧هـ) أنّ العرب حين تخالف بين حركة النعت ومنعوته تريد بذلك أن تجدّد له وصفاً جديدا غير متّبع لأوّله ، جاء في معاني القرآن : " والعرب تعترضُ من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذم فيرفعون إذا كان الاسم رفعاً وينصبون بعض المدح فكأنّهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدّد غير متّبع لأوّل الكلام ؛ من ذلك قول الشاعر(٤٦):

لا يَبعَدَنْ قَومي الّذين هُمُ سُمُّ العُداةِ وآفةُ الجُزُرِ
النازلين بكلِّ معتَرَكٍ والطيّبين معاقدَ الأُزُرِ

وربّما رفعوا (النازلون) و(الطيبون)، وربّما نصبوهما على المدح، والرفع على أن يُتبع آخر الكلام أوّله.."(٤٧) . والقطع عند ابن جني عدول في الإعراب وهذا العدول لا يكون إلاّ لمعنى فإذا عُدل بالنعت عن اتّباع ما قبله في الإعراب عُلم أنّه للمدح أو الذم(٤٨) . وكأنّ المخالفة في الإعراب هي زيادة في التنبيه وتحريك لرغبة المتلقي في الاستماع ،لاسيّما مع التزام حذف الفعل ، أو المبتدأ، فإنّه أدلّ دليل على الاهتمام . وهناك أمرٌ ذو أهمية بالغة فالقطع يعني اشتراك المخاطب والمتكلم في معرفة اتصاف

الموصوف بهذه الصفة ، أي أنّ الموصوفَ معروفٌ ومشتهرٌ بها وبهذه الدلالة يفترق عن النعت التابع لمتبوعه في الإعراب ،فقولك : مررتُ بمحمدٍ الكريمَ أي: المعروف بالكرم المشتهر به ، بخلاف قولك (مررتُ بمحمدٍ الكريمِ)،فإنّما أردت أن تبيّنه به ، وأن ينماز بذلك عن غيره . قال المبرّد :" إذا قال جاءني (عبدُ اللهِ الفاسقَ الخبيثَ) فليس يقول إلاّ وقد عرفه بالخبث والفسق ،فنصبه بـ (أعني) وما أشبهه من الأفعال نحو (اذكر) وهذا أبلغ في الذم أن يقيم الصفة مقام الاسم وكذلك المدح (٤٩) .

وذهب السيوطي (ت٩١١هـ) إلى أنّ قطع النعوت في مقام المدح والذم أبلغ من إجرائها على منعوتها(٥٠) . ونقل عن أبي علي الفارسي (ت٣٧٥هـ) أنّ المخالفة في الإعراب أكمل للمقصود ؛ لأنّ المعاني عند الاختلاف تتنوع وتتفنن ، وعند الاتحاد تكون نوعاً واحداً(٥١) .

وذهب الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين إلى أنّ القطع إلى الرفع أثبت وأشهر في نحو قولك : مررت بمحمدٍ العظيمَ أو العظيمُ ؛ لأنّه في النصب بتقدير جملة فعلية ، نحو (أعني العظيمَ أو امدح) وفي الرفع بتقدير اسم أي:(هو العظيمُ) والاسم أثبت وأقوى وأدوم من الفعل(٥٢) . إلاّ أنّ أبا حيان (ت٧٤٥هـ) عند حديثه عن نعت الموصوف بالجملة قد نقل أنّ الوصف بالجملة الفعلية أقوى منه في الاسمية(٥٣) ؛ ولم يبيّن العلة في ذلك . وكلام الدكتور السامرائي فيه نظر إذ كيف يمكن له أن يخرّج على ما ذهب إليه قوله تعالى:{وامرأتُهُ حمّالَةَ الحَطَبِ}[المسد:٤] وقد قطع النعت إلى النصب ، بتقدير فعل . قال سيبويه بعد أن أورد الآية محل الشاهد:" لم يجعل الحمّالةَ خبراً للمرأة ، ولكنّه كأنّه قال:أذكُرُ حمّالةَ الحطب ،شتماً لها ، وإن كان فعلاً لا يُستعَمل إظهاره "(٥٤) . وهذا النعت في أعلى درجات الشتم والتقريع ، ففضلاً عن قطعه النعت إلى النصب فقد استعمل صيغة المبالغة (فعّال) زيادة في التنكيل والتقريع .ويبدو لي أنّ الأمر خاضعٌ لسياق الكلام ، وإلى طريقة المتكلم في اختيار الأبنية الأكثر قرباً في التعبير عن المعنى ، ولا أفضلية لاختيار الاسم على الفعل هنا .

ج . نعت اسم (لا) النافية للجنس:

يذهب جمهور النحاة إلى أنّ اسم (لا) النافية للجنس لا يخلو من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأول: أن يكون مضافاً نحو " لاغُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ ". الحال الثاني: أن يكون شبيهاً بالمضاف نحو " لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ " ، وحكمه في الحالين معرب منصوب لفظاً ، والحال الثالث: أن يكون مفرداً وهو ما ليس بمضافٍ ولا مشَبَّه به نحو " لا رجلَ حاضرٌ " وحكمهُ البناء على ماكان ينصب به لتركّبه مع (لا) وصيرورته معها كالشيء الواحد ولكنْ محلّه النصب بـ (لا) . فإن أريد نعت الاسم المبني لـ (لا) النافية للجنس بمفرد يليه ، أي: من غير فاصلٍ بينهما ، فقد جوّز النحاة في النعت ثلاثة أوجه :بناءه على الفتح ، ونصبه ،ورفعه .فتقول: لارجلَ ظريفَ ، ولا رجلَ ظريفاً ، ولا رجلَ ظريفٌ .

قال ابن مالك(ت٦٧٢هـ) في ألفيته:

ومُفرداً نَعتًا لمَبنيٍ يَلي   فافتَح أوانصِبَن أو ارفَع تَعدِلِ(٥٥)

أمّا البناءُ فهو كما قال النحاة إنّ الصفة والموصوف أصبحتا كالكلمة الواحدة ، وقد وقع النفي عليهما معاً . فالمنفي في قولنا : (لارجلَ ظَريفَ) كما يقول رضي الدين الاسترابادي(ت٦٨٦هـ) هو الظرافة لا الرجل فكأنّ (لا) دخلت عليه فكأنّك قلت : (لاظريفَ) فلذا لم يُبن نعت المنادى في نحو (يازيدُ الظريفَ) لأنّ النداء متعلّق بالموصوف أمّا مع (لا) فالنفي هو لاستغراق الرجل المتّصف بهذه الصفة لا للرجل على وجه العموم(٥٦). وعلّل النحاة التغاير الظاهر في الإعراب هنا بين النعت والمنعوت في حالتي النصب والرفع فقالوا : أمّا النصب فمراعاةً لمحل اسم (لا) ، لأنّه منصوبٌ من حيث المحل وأمّا الرفع فمراعاةً لمحل (لا) واسمها ؛ لأنّهما في محل رفع بالابتداء عند سيبويه. جاء في الكتاب : " اعلم أنّك إذا وصفت المنفيّ فإن شئت نوّنت صفة المنفيّ وهو أكثرُ في الكلام ، وإن شئت لم تنوّن . وذلك قولك:لا

غلامَ ظريفاً لك ، ولا غلامَ ظريفَ لك . فأمّا اللّذين نوّنوا فإنّهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسمٍ واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير النفي(٥٧).وعلّل المبرّد (ت٢٨٥هـ) النصب : بالنعت على اللفظ ، والرفع: بالنعت على الموضع ،ولم يخرج في هذا عمّا قرّره النحاة . وذهب إلى أنّ قولك :(لا رجلَ ظريفاً عندك) أقيس وأحسن من قولك :(لا رَجُلَ ظريفَ عندك) ؛ ولم يبيّن الوجه في ذلك إلاّ أنّه نقل حجّة من نصب بالقول :"إنّ النعت منفصلٌ من المنعوت مستَغنًى عنه فإنّما جاء به بعد أن مضى الاسم على حاله ، ولم لم يأت به لم تحتج إليه(٥٨). ويبدو لي أنّ في هذا التعليل مراعاةً للجانب المعنوي ، فكأنّ المتكلم قال:(لا رجلَ) وفي نيّته أن ينفي جنس الرجال فاستدرك أنّ ما يعنيه هو نفي من كان ظريفاً فاستأنف بعد إرادة العموم بقوله:ظريفاً.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي من المحدثين قريباً من هذا التعليل مستنداً في ذلك إلى قول الخليل (ت١٨٠هـ) في نعت المنادى المفرد المعرفة في قولهم : "يازيدُ الطويلَ " بالنصب : من أنّه صفة لمنصوب وإن شئت كان نصباً على أعني (٥٩) . فقاس الدكتور السامرائي على ذلك بأنّ النصب في النعت المفرد الذي يلي الاسم المفرد لـ(لا) النافية للجنس إنّما هو على تقدير فعل محذوف ، فإن قلت: لا رجلَ ظريفاً كان التقدير: لا رجلَ أعني ظريفاً. فبعد أن نفيت جنس الرجال على وجه العموم ، بدا لك أن تبيّن للمخاطب أنّ ذلك ليس على وجه العموم ، فاستأنفت إخباراً ثانياً فقلت: أعني ظريفاً . وجملة أعني استئنافية لا محل لها من الإعراب (٦٠) . وعلّل الرفع بالقطع وتقدير مبتدأ محذوف فقولك: لا رجلَ ظريفٌ تقديره (هو ظريفٌ) والجملة استئنافية أيضاً مستندا في ذلك إلى ما جاء في حاشية الصبّان (ت١٢٠٦هـ) في قولهم (لا غلامَ سفرٍ ماهرٌ فيها) :" قوله ماهرٌ على القطع ، قيل أو بالعطف على محل (لا) مع اسمها "(٦١) .

واستبعد الدكتور فاضل السامرائي أن يكون هذا التغاير في الإعراب لغير معنى؛ فليس من حكمة العربية أن تجعل تعبيرات مختلفة ذات دلالة على معنى متّحد . وبدا له أنّ لكل تعبير معنى . فالنصب والرفع في النعت هنا من قبيل إخبار ثانٍ وهما جزء من جملة مستأنفة غير الجملة المنفية الأولى(٦٢) .وبذلك يتّضح الفرق في المعنى عند الدكتور السامرائي برفع الصفة ونصبها ؛فالرفع على تقدير أنّ النعت جزءٌ من جملةٍ اسمية(هو ظريفٌ) والنصب على تقدير أنّه جزء من جملة فعلية (أعني ظريفاً). و لا يخفى أنّ الاسم أقوى وأثبت من الفعل لأنّه يدلّ على الثبوت ،أمّا الفعل فيدلّ على الحدوث والتجدد(٦٣) . والصفة كلّما كانت ثابتة في الموصوف كانت أرسخ وأقوى ، من هنا لعلّنا نقع على السبب من جعل سيبويه الرفع هو الأكثر في كلامه المذكور آنفا .

د . النعت على الجوار:

من التغاير الحاصل بين المنعوت والنعت الحقيقي ما يعرف ظاهراً بـ(النعت على الجوار)،والنعت على الجوار من المسائل مثار الخلاف بين أئمة النحو ، فهناك من يقول به وهناك من يمنعه ،على الرغم من وفرة الشواهد ، إلاّ أنّ المانعين قد تأوّلوا ذلك . وإجازة القائلين به تستند إلى الشواهد الواردة عن العرب مع إقرارهم بمخالفته لما أصّلوه من قواعد ، وكونه قد جرى على غير وجه الكلام . جاء في الكتاب "وممّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام (هذا جُحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم ، وهو القياس ، لأنّ الخربَ نعتُ الجحر والجحر رفع ، ولكن بعض العرب يجرّه ، وليس بنعتٍ للضَبّ ، ولكنّه نعتٌ للّذي أُضيف إلى الضَبّ ، فجرّوه لأنّه نكرة كالضَبّ ولأنّه موضع يقع فيه نعت الضَبّ ولأنّه صار هو والضَب بمنزلة اسم واحد"(٦٤). فذا موضع من الجرّ على غير القياس كما يرى سيبويه ، ويرى أنّ الذي سوّغ لهم هذه المخالفة في الحركة الإعرابية ثلاثة أشياء ، الأول : أنّ خَربَ نكرةٌ مثل (ضَبّ) . والثاني :أنّه في موضع يقع فيه نعت الضَبّ . والأخير: أنّ (الجحر)

و(الضبّ) قد تنزّلا منزلة الاسم الواحد . واستدلّ سيبويه على أنّ الاسمين بمنزلة اسم واحدٍ بأنّك تقول: هذا حبُّ رمّانٍ . فإذا كان لك قلت : هذا حبُّ رمّاني ، فأضفت الرمّان إليك وليس لك الرمّان إنّما لك الحبُّ . فكذلك تقول: هذا جحرُ ضبّي وليس لك الضبُّ إنّما لك جحرُ ضبٍّ ، فلم يمنعك ذلك من أن قلت جحرُ ضبّي ، والجحرُ والضَبّ بمنزلة اسمٍ مفرد ، فانجرّ الخربُ على الضبِّ ، كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضبّ(٦٥) . وذهب إلى ذلك أيضاً الأخفش الأوسط (ت٢٥٥هـ)(٦٦).

واشترط الخليل لجواز جرّ النعت على المجاورة اتفاق المضاف والمضاف إليه في التعريف والتنكير ، والإفراد والتثنية والجمع ،والتذكير والتأنيث ، جاء في الكتاب "وقال الخليل رحمه الله :لا يقولون إلاّ هذان جُحرا ضبٍّ خربان ، من قبل أنّ الضبَّ واحدٌ والجحر جحران ، وإنّما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً . وقالوا هذه جِحَرَةُ ضبابٍ خربةٍ ، لأنّ الضباب مؤنثة ولأنّ الجِحَرَة مؤنثة ، والعدّة واحدة فغَلِطوا "(٦٧) . ويبدو أنّ الخليل حين عدّ جر النعت على الجوار من باب الغلط كان يقصد بذلك التَوَهّم ؛ فالذي يُفهم من كلامه أنّه لمّا اتفق الجُحرُ والضَبُّ في الجنس والعدد جيء بصفة الجُحر مجرورة مع أنّه مرفوع لأنّ هذا الاتفاق قد يوهم بأنّ الوصف للضبّ لا للجحر(٦٨) . فالمراد من الغلط في استعمال البصريين عامّة إنّما هو شذوذ النص الموصوف بالغلط ومخالفته لقياس النحوي(٦٩).

ولم يوافق سيبويه الخليل ؛ لأنّ قول الخليل: (هذان جُحرا ضَبٍّ خَرِبان) وقولهم : (هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) سواء ، فلو قيل : هذا جحرُ ضبٍّ متهدّمٍ ،ففيه من البيان أنّه ليس بالضبّ مثل ما في التثنية من البيان أنّه ليس بالضبّ(٧٠) . ففي الأول قرينة معنوية وهي أنّ التهدّم لا يكون وصفاً للضبّ وإنّما هو للجحر ، كما أنّ للثاني قرينة لفظية وهي ضمير التثنية في (خربان) للجحرين(٧١) . واستدلّ سيبويه على نقض قول الخليل بقول العجّاج(٧٢) :

كأنّ نسجَ العنكبوت المُرْمَلِ

فالنسجُ مذكّر والعنكبوت أنثى(٧٣) .

فسيبويه يُجيز جرّ النعت على الجوار مطلقاً سواء اتّفق المتضايفان أو اختلفا فهو يجيز هذان جحرا ضبٍّ خربين ، بجر خربين بخلاف الخليل فإنّه لا يجيز في (خربين) إلاّ الرفع .

ومن الأمثلة التي استشهدوا بها في جر النعت على الجوار قول امريء القيس(٧٤):

كأنّ ثُبَيراً في أفانين ودقِهِ كبيرُ أُناسٍ في بجادٍ مزمّلِ

فجرّ (مزمَّل) لمجاورته (بجاد) المجرور وهو في الحقيقة صفة لكبير المرفوع(٧٥) . ومنه قوله(٧٦):

كأنّما ضَرَبَت قُدّامَ أعيُنها قُطناً بمُستَحصِدِ الأوتارِ محلوجِ

فجرّ (مَحلوج) على الجوار مع أنّه صفة للقطن المنصوب .

وقال الآخر(٧٧):

تُريكَ سُنّةَ وَجهٍ غيرِ مُقرِفَةٍ ملساءَ ليس بها خالٌ ولا نَدَبُ

فَغَير نعت لـ(سُنّة) المنصوبة وجُرَّ للمجاورة . قال الفراء بعد أن استشهد بهذا البيت: " قلتُ لأبي ثروان وقد أنشدني هذا البيت بخفضٍ: كيف تقول: تُريك سُنّةَ وَجهٍ غيرَ مُقرفة؟ قال: تُريك سُنَّةَ وجهٍ غيرَ مقرفة . قلتُ له فأنشِد فخفض (غير) فأعدتُ القول عليه فقال: الذي تقول أنت أجود ممّا أقول أنا وكان إنشادهُ على الخفض "(٧٨) . وقول الحطيئة(٧٩) :

فإيّاكم وحيّةَ بطنِ وادٍ ضموزِ النابِ ليس له بسيَّ

قال ابنُ جني:" جرّ هموز وهو من صفة الحيّة لمجاورته لـ(واد)"(٨٠) . وحملوا على ذلك بعض الآيات الكريمات من الذكر الحكيم ، قال البيضاوي (ت٦٨٥هـ) في تفسيره :" قالوا ووقع الجر بالجوار في النعت وغيره.. في النظم والنثر كثيرا ، فمن القرآن:{عَذابَ يَومٍ أليمٍ}[هود:٢٦] بجرّ الميم وحقّه الرفع لأنّه صفة عذاب وهو مرفوع، وقوله تعالى:{عذابَ يومٍ محيطٍ}[هود:٨٤] بجرّ محيط بجوار اليوم وهو صفة العذاب المرفوع..."(٨١) . ومنه قراءة الأعمش ويحيى بن وثّاب لقوله تعالى {إنّ اللهَ هُوَ الرّزّاقُ ذو القوّةِ المتينِ}[الذاريات:٥٨] بجرّ المتين والأصل فيه الرفع لأنّه صفةٌ لـ (ذو) ولكنّه جُرّ لمجاورته (القوّة) . وبه قال الفراء(٨٢) بعد أن استدلّ بهذه القراءة حين تحدّث عن قوله تعالى:{كَرَمادٍ اشتدّت به الريحُ في يومٍ عاصِفٍ}[ابراهيم:١٨] :إذ أجاز في أحد وجوهها جرّ (عاصف) على الجوار ، وعدّه من كلام العرب قال : "وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصّة فلمّا جاء بعد اليوم أتبَعته إعراب اليوم وذلك من كلام العرب أن يتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"(٨٣) فالأصل في كلمة (عاصف) الرفع لأنّه صفة للريح ولكن جرّت لمجاورتها (يوم).يقول العكبري(ت٦١٦هـ) :" واليوم ليس بعاصف، وإنّما العاصف الريح "(٨٤) وممن أجاز الجر على الجوار في النعت ابن مالك مشترطاً أمن اللبس(٨٥) وتابعه في ذلك رضي الدين الدين الاسترابادي(ت٦٨٦هـ)(٨٦) والذي عليه المحققون أنّ خفض الجوار يكون في النعت قليلاً ،هذا ماذكره ابن هشام(٨٧) .

وتأوّل المانعون هذه الشواهد ، فقد رفض ابن جني الجر على الجوار ، وعدّهُ خلاف الإجماع ، وأنّه من الشاذ الذي لا يُحمل عليه ، ولا يجوز ردُّ غيره إليه ، وتأوّل ما جاء من ذلك على حذف المضاف لا غير ، فالأصل عنده هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ جحرُهُ ، فيجري (خَرِب) وصفاً على (ضب) وإن كان في الحقيقة للجحر ، كما تقول: مررتُ برَجلٍ قائمٍ أبوه ، فَتُجري قائماً وصفاً على رجل وإن كان القيام للأب لا للرجل لمّا تضمّن من ذكره ، فلمّا كان أصله كذلك حذف الجحر المضاف إلى الهاء ، وأقيمت الهاء

مقامه فارتفعت ، لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعاً ، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خَرِب) فجرى وصفاً على ضَبّ وإن كان الخراب للجحر لا للضَبّ على تقدير حذف المضاف . وعلى ذلك يخرّج جميع ما ورد من شواهد ، بما في ذلك ما ورد من آيات ، لأنّه قلّت آيةٌ أن تخلو من حذف المضاف(٨٨) . ولا يخفى ما في هذا التأويل من التكلّف والتمحّل الذي ينبو عنه الذوق العربي ، فهو يُدخلك في دائرة من التقدير والحذف والإضمار . وقوّى السيرافي ما ذهب إليه ابن جني إذ يقول "والذي يقوّي هذا أنّا إذا قلنا :خَرِب الجحرِ صار من باب حَسَن الوجهِ ، وفي خَرِب الجُحرِ مرفوع لأنّ التقدير كان خَرِبَ جحرُه . ومثله ما قاله النحويون : مررت برجُلٍ حَسَن الأبوين لا قبيحين ، والتقدير لا قبيح الأبوين ، وأصله لا قبيح أبواه "(٨٩) . ولا يقلّ كلام السيرافي حذلقةً وتمحلاً عن كلام ابن جني . فقد خطّأ أبو حيّان مذهبهما لأنه يلزم أن يكون الجحر مخصّصاً بالضب ، والضَبّ مخصّصٌ بِخَرابِ الجحرِ المخصّص بالإضافة إلى الضَبّ ، فتخصيص كلّ منهما متوقف على صاحبه ، ولا يوجد ذلك في كلام العرب ، أي :لا يوجد مررتُ بوجهِ رجُلٍ حَسَن الوَجهِ (٩٠) . وردّ مذهبهما ابن هشام أيضاً ؛ لأنّه يلزم استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له ، وذلك لا يجوز عند البصريين وإن أُمن اللبس . وردّ قول السيرافي : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواهُ لا قاعدَينِ) ؛ لأنّ ذلك إنّما يجوز في الوصف الثاني دون الأول(٩١) . ولو أنّ السيرافي وابن جني قصرا مثل هذه الأساليب الواردة عن العرب على السماع ، وعدم جواز القياس عليها لكان هذا أيسر وأقرب من هذا الغموض ، ولاسيّما مع تصريح أئمة النحو من أنّه على غير وجه الكلام إلاّ أنّ السماع قد ورد به ، وعلينا احترام ذوق العرب في كلامها وإن خالف مقاييس النحاة ، ويمكن عدّهُ استحساناً لفظياً لا تعلّق له بالمعنى ، وأن الحركة اجتلبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين ، وليست حركة بناء ولا إعراب ، فـ (خَرِب) من قولهم:(هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ) نعت لـ (جحر) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة(٩٢) ، على غرار اجتلاب حركة المناسبة التي تمنع من ظهور الإعراب الحقيقي ، وبذلك نبتعد عن دواعي التأويل

والتقدير . وهناك من النحاة من استَبعَدَ حمل ما ورد من آيات بجرّ النعت على الجوار ورأوا أنّ هذا لا يجوز في كتاب الله و الأبلغ أن يُعامل ما ورد من ذلك على ظاهره ، فقد عدّ الزمخشري وصف اليوم بالإحاطة في قوله تعالى:{عذابَ يومٍ مُحيطٍ} أبلغ من وصف العذاب بها؛ لأنّ اليوم زمانٌ يشتمل على الحوادث فإذا أحاط بعذابه فقد اجتمع للمُعذَّب ما اشتمل عليه منه كما إذا أحاط بنعيمه(٩٣) . وتابعه في ذلك الآلوسي في روح المعاني(٩٤) . وذكر أبو جعفر النحّاس(ت٣٣٨هـ) أنّ قوله تعالى:{كرَمادٍ اشتَدّت به الريحُ في يومٍ عاصفٍ}على النسب عند البصريين أي ذي عاصف ، وردّ كلام الفراء المذكور آنفا والذي أجاز فيه أن يكون عاصف صفة للريح خاصّة وقد جُرّ على الجوار ، بأنّ ذلك لا ينبغي أن يُحمل عليه كلام الله عزّ وجل(٩٥) . واستنكر الآلوسي أن يكون عاصف وصفاً للريح لأنّه نكرة والريح معرفة، ولا يصحُّ وصف المعرفة بالنكرة(٩٦) . ومن النحاة من اضطربَ رأيُه إزاء هذه الظاهرة فبعد أن استدلّ الفراء على ظاهرة جرّ النعت على الجوار بقراءة يحيى والأعمش المذكورة آنفاً لقوله تعالى:{إنّ اللهَ هو الرزّاقُ ذو القوّةِ المتينِ} بخفض المتين ، لم يتحدّث عن الجوار حين تكلّم في موضعٍ آخر من كتابه على هذه القراءة ووجّهها توجيهاً آخر إذ جعل المتين وصفاً للقوّة وإن كانت أنثى في اللفظ فإنّه ذهب إلى الحبل والشيء المفتول . واستدلّ له بقول بعض العرب:

لِكُلِّ دَهرٍ قد لَبِستُ أثْوباً   من ريطةٍ واليُمنَةَ المُعَصَّبا

فجعل المُعَصّبَ نعتاً لليُمنَة ، وهي مؤنثة في اللفظ ، لأنّ اليُمنةَ ضربٌ وصِنفٌ من الثياب فذهب إليه(٩٧). وكذلك فعل ابنُ جني فبعد أن جعل ظاهرة جرّ النعت على الجوار من الشاذ الذي لا يُحمل عليه وأوّل ما جاء من ذلك على حذف المضاف وبيّنا موقفه آنفاً عاد في كتابه المُحتَسَب لِيَحمل قراءة يحيى والأعمش في أحد قوليه على جرّ النعت على الجوار ، قال :" أن يكون أراد الرفع وصفاً للرزاق إلاّ أنّه جاء على لفظ القوّة لجوارها إيّاه على قولهم :هذا جُحرُ ضبٍّ خَرِبٍ "(٩٨) .ويبدو لي أنّ حمل الآيات على

ظاهرها في الإعراب وتجنب اللجوء إلى ظاهرة الجر على الجوار أكثر ملاءمةً مع كتاب الله ولاسيّما مع وضوح المعنى وبلاغته ، وقد اتّضح من كلام النحاة المذكور آنفاً أبلغية وصف اليوم بالإحاطة في الآية الأولى ، ووصفه بالعاصف في الآية الثانية ، وكذلك وصف القوة بالمتين في قراءة الخفظ ، على الرغم من تأنيث القوة ؛ لأنّه على معنى الحبل كما تقدّم ، فكأنّه قال : إنّ الله هو الرزاق ذو الحبل المتين، أو كون المتين (فعيل)وهو من الأوصاف التي يستوي فيها المذكر والمؤنث .

المبحث الثاني :

التغاير في التعريف والتنكير:

اتفقت كلمة النحويين على وجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوته في التعريف والتنكير ؛ نحو: رأيتُ رجلاً كريماً ، والرجلَ الكريمَ ، قال سيبويه :" واعلم أنّ المعرفة لا توصف إلاّ بمعرفة كما أنّ النكرة لا توصف إلاّ بنكرة "(٩٩) لأنّ النعت في عرف النحاة هو المنعوت عينه من حيث المعنى ، ولا يخفى أنّ أدل معاني النكرة هو العموم ، بخلاف المعرفة التي تدلّ على الخصوص ، لذا فإنّ الملاءمة بين النعت والمنعوت من حيث التعريف والتنكير يجب أن تكون حاضرةً ؛ فمن المحال أن يكون الموصوف معرفة ونكرة في الحالة نفسها ؛ لأنّ الضدّين لا يجتمعان . يقول أبو علي الفارسي :" الصفةُ مثل الموصوف في تعريفه وتنكيره ، فصفة المعرفة معرفة ، وصفة النكرة نكرة ،ولا يجوز وصف المعرفة بالنكرة ،ولا النكرة بالمعرفة ، لأنّ الصفة ينبغي أن تكون الموصوف في المعنى ، والنكرة تدل على العموم والشياع ، والمعرفة مخصوصة ، فمن حيث لم يجز أن يكون الجميع واحداً والواحد جميعا ، لم يجز أن يوصف كلّ واحد منها إلاّ بما يلائمه وما هو وفقه..."(١٠٠) . وقد ورد في لسان العرب ما ظاهره وصف المعرفة بالنكرة ووصف النكرة بالمعرفة ، وكان للنحاة آراءٌ متباينة إزاء هذه المسألة سنعرضها فيما يأتي.

أ . نعت المعرفة بالنكرة :

من المواضع التي وُصفت فيها المعرفة بالنكرة إذا كان المنعوت المعرّف بالألف واللام لا يُراد به شخصٌ بعينه ، فقد جاز أن يُنعت بالنكرة شريطة أن يكون النعت (أفعلَ من) أو (مثلَك وأخواتَه) لأنّهما وإن أضيفا إلى الكاف فهما نكرتان غير مقصود بهما إلى شيئين بأعيانهما . جاء في الكتاب " ومن الصفة قولك :ما يَحسُنُ بالرجلِ مثلِك أن يفعل ذاك ، وما يَحسُنُ بالرجلِ خيرٍ منك أن يفعل ذاك "(١٠١)وعلّل الخليل وصف المعرفة بالنكرة هنا ؛ بأنّه على نيّة الألف واللّام ، وإن كان هذا الموضع لا تدخله الألف واللّام ، كما كان (الجمّاءَ الغفيرَ) منصوباً على نيّة إلقاء الألف واللام(١٠٢) .فالنعت والمنعوت في هذه الأمثلة عند الخليل معرفتان حتى كأنّه قيل :ما يَحسُنُ بالرجلِ المثلِ لك ، وما يَحسُنُ بالرجُلِ الخير منك .

وحسّن السيرافي نعتَ المعرفةِ بالنكرة هنا ؛ وذلك لتقارب المعنى بينهما ؛ لأنّ الرجلَ في هذين المثالين غيرُ مقصودٍ به إلى رجلٍ بعينه وإن كان لفظُهُ لفظ المعرفة، لأنّه أُريد به الجنس ،ومثلك وخير منك نكرتان غير مقصودٍ بهما إلى شيئين بأعيانهما(١٠٣) .

وذهب الأخفش الأوسط إلى أنّ (أل) في (الرجل) زائدة ، فهو من وصف النكرة بالنكرة ، حتّى كأنّه قال ما يَحسُن برجلٍ مثلك ، وما يَحسنُ برجلٍ خيرٍ منك ، لمّا لم يكن الرجلُ مقصوداً معيّناً(١٠٤) . ويرى ابنُ مالك أنّ البدلية أولى من النعت والزيادة هنا فيكون بدلَ نكرة من معرفة(١٠٥) . وردّه أبو حيان لأنّ البدل بالمشتقات ضعيف وهو ما حمل الخليل والأخفش على ماذهبا إليه (١٠٦) . ويرى رضي الدين الاستراباذي أنّ الذي جرَّأهم على وصف المعرفة بالنكرة هنا اجتماع شيئين ،الأول: كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنى تحته ، فلا يجوز في العَلَم ما يحسنُ بعبد الله مثلك . والآخر: كون الوصف ممّا يمتنع كونه مطابقاً للموصوف بإدخال الألف واللّام عليه، فلا يجوز ما يحسنُ بالرجلِ الشبيه بك(١٠٧). ويبدو لي

أنّ ما ذهب إليه ابن مالك هو الراجح لأنّ الحكم بالبدلية وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما أيسر من التقدير عند الخليل وتكلّف الزيادة عند الأخفش .

ونُسب إلى بعضِ النحّاةِ جواز نعت المعرفة بالنكرة ومنه عندهم:

.... ولِلمُغنِّى رسولِ الزّورِ قَوّادِ(١٠٨)

فـ (قوّاد) صفة لِلمُغنّى(١٠٩) ، وشَرَطَ ابنُ الطراوة (ت٥٢٨هـ) لوصف المعرفة بالنكرة كون الوصف لا يوصف به إلاّ ذلك الموصوف وجعل منه :

فَبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ من الرُّقشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ(١١٠)

وقال :ناقعٌ صفة للسمّ(١١١) .

ووقف النحاة مليًا أمام قوله تعالى :{تَنزيلُ الكتابِ من الله العزيزِ العليمِ ،غافِرِ الذَّنبِ وَقابلِ التَّوبِ شَديدِ العقابِ }[غافر:٢،٣] إذ كيف جاز وصف المعرفة وهو الله سبحانه ، بغافرِ الذّنبِ ، وقابلِ التّوب، وشديدِ العقاب؟ والثلاثة هذه مشتقات ؟ وإضافة المشتق لا تفيده تعريفاً ،لأنّها إضافةٌ غير محضة ، فمن ثمّ وقع التغاير المشار إليه(١١٢) . وقد استندت هذه المسألة عند النحاة إلى بعدٍ خلافيّ، فسيبويه وجمهور البصريين يرون أنّ كل ما إضافته غير محضة يجوز أن تُجعل محضة، ويصحُّ أن توصف به المعارف إلاّ الصفة المشبّهة فلا تتعرّف بالإضافة إلى المعارف . أمّا الكوفيون فلم يستثنوا الصفة المشبّهة أيضاً ، فقالوا في نحو :حَسَن الوجه ،أو ما أشبهه ، إنّه يجوز أن تكون إضافته محضة فتوصف به المعرفة(١١٣) . فعلى رأي البصريين يكون (غافرِ الذنب)و(قابلِ التّوب) صفات ،وشديد العقاب بدلاً لأنّه نكرة ، فإذا أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام(١١٤) . قال الزجاج(ت٣١١هـ):" غافرٌ وقابلٌ صفتان وشديدٌ بدل "(١١٥) ؛لأنّ جَعْل النكرة بدلاً من المعرفة وبالعكس جائز . والثلاثة عند الكوفيين نعوتاً لأنّ شديد صفة

مشبّهه يجوز فيها ما جاز في حسن الوجه . ووجد النحاة في الدلالة الزمنية مسوّغا في جعل (غافرِ الذنب) (وقابلِ التّوب) صفتين فهما معرفتان ، لأنّه لم يُرد بهما حدوث الفعلين، وأنّه يغفر الذنب ويقبل التوب الآن ، أوغداً ،حتى يكونا في تقدير الانفصال، فتكون إضافتهما غير حقيقية، وإنّما أُريد ثبوت ذلك ودوامه، فكان حكمهما حكم: إله الخلق ،وربّ العرش(١١٦) . أمّا شديد العقاب فقد ذكر الزمخشري (ت٥٢٨هـ) أنّ أمرَه مُشكلٌ لأنّه في تقدير (شديدٌ عقابُهُ) لا ينفكُّ من هذا التقدير فيكون نكرة فلا يصحّ جعله صفة للمعرفة ، وقد جعله الزجاج بدلاً ،وفي كونه بدلاً وحده بين الصفات نُبُوّ ظاهر(١١٧) . وأجيب عنه بوجوه :الأول: لمّا صودف بين هذه المعارف هذه النكرة الواحدة فقد آذنت بأنّها أبدال غير أوصاف(١١٨) ،وردّه أبو حيّان لأنّ في كلام بعض النحاة ما يدلّ على أنّ البدل لا يُكرّر(١١٩).الثاني: أنّ هذه الثلاثة كلّها صفات وإنّما حذف الألف واللام من (شديد العقاب) ليزاوج ما قبله وما بعده لفظاً، فقد غيّروا كثيراً من كلامهم عن قوانينه لأجل الإزدواج فقالوا ما يُعرف سحادليه من عنادليه . أي ذكره من أنثييه . فثنّوا ماهو وتر لأجل ماهوشفع، وقد رأى الخليل في قولهم :(ما يَحسُن بالرجلِ مثلك أن يفعل ذلك) أنّه على نيّة الألف واللام كما كان (الجمَّاء الغفير) على طرح الألف واللام ،وممّا سهّل ذلك الأمن من اللبس ، وجهالة الموصوف (١٢٠). وردّه أبو حيّان ؛ إذ لا ضرورة إلى اعتقاد حذف الألف واللام من (شديد العقاب) وترك ما هو أصل في النحو والتشبيه بنادر مغيّر عن القوانين لتنزيه كتاب الله عن ذلك كلّه(١٢١) . الثالث :أنّ (شديد العقاب) وإن كان نكرة إلاّ أنّها لمّا ذُكرت مع سائر الصفات التي هي معارف حَسُن ذكرها . جاء في معاني القرآن للفراء " جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة ؛ ألا ترى أنّك تقول: مررتُ برجلٍ شديد القلب، إلاّ أنّه وقع معها {ذي الطَّول}،وهو معرفة فأجرين مجراه. وقد يكون خفضها على التكرير فيكون المعرفة والنكرة سواء. ومثله قوله:{وهو الغفورُ الودودُ ذو العرش المجيد فعّالٌ لما يُريد}[البروج:١٤،١٥،١٦]فهذا على التكرير لأنّ فعّال نكرة محضة ، ومثله قوله : {رفيعُ الدرجاتِ ذو العرشِ}[غافر:١٥] فرفيع نكرة، وأجري على الاستئناف أو على تفسير المسألة الأولى "(١٢٢) .الرابع: إنّ

الذي دعا إلى اختيار البدل في (شديد العقاب) على الوصف هو تعمّد تنكيره وإبهامه على فرط الشدّة وعلى ما لا شيء أدهى منه وأمرّ، لزيادة الإنذار(١٢٣)

وفي المسألة آراءٌ أخرى ، فقد أجاز مكي بن أبي طالب(ت٤٣٧هـ) في (غافر) و(قابل) البدل حملاً على أنّهما نكرتان لاستقبالهما ،والوصف حملاً على أنّهما معرفتان لمضيّهما(١٢٤) ، وقيل: إنّ شديد العقاب صفةٌ أيضاً لأنّها تفيد الثبوت والاستمرار ، كما أفاد (غافر) و(قابل) الثبوت والاستمرارية فأصبحا صفتين فمعناه: كونه بحيث شديدٌ عقابه(١٢٥) . ورُدّ لأنّه يجعل تعريف صفات بـ(أل) وتنكيرها سواء(١٢٦) . وقد جعل بعضهم (غافرِ الذنبِ) وما بعده أبدالاً ؛اعتباراً بأنّها لا تتعرّف بالإضافة كأنّه لاحظ في غافر وقابل زمان الاستقبال(١٢٧) .

وخلاصة القول أنّ غافر الذنب وما عُطف عليه و(شديد العقاب) أوصافٌ ؛لأنّ المعطوف على الوصف وصف والجميع معارف على ما تقرّر، أو أبدالٌ لأنّ المعطوف على البدل بدل لتنكير الجميع . ويترجّح لدي أنّ (غافر) و(قابل) نعتان لدلالتهما على الثبوت والاستمرار ، وإضافتهما محضة، فصحّ أن توصف بهما المعرفة ، أمّا شديد العقاب فبدلٌ من ذينك المعرفتين وقد تعمّد تنكير هو إبهامه زيادة في التحذير والإنذار ليتحصّل من ذلك أنّ الله سبحانه مع عظيم غفرانه وقبوله للتوبة إلاّ أنّه شديد العقاب .

ب . نعت النكرة بالمعرفة:

ذكر أبو حيان أنّ موافقة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير مشروطةً بموافقته في الإعراب ، فإن قُطع النعت لم يلزم ذلك ، وزعم أنّه مذهب سيبويه وجمهور البصريين ، قال : " والموافقة في التعريف والتنكير إذا لم يكن قطع هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين "(١٢٨) . واستدلّ على ذلك بقول الشاعر(١٢٩):

على مستَقِلٍّ للنوائب والحربِ   أخاها إذا كانت غضابا

(فمُستَقِلّ) نكرة وصفته المقطوعة عنهُ وهي (أخاها) معرفة(١٣٠) . أقول :إذا كان قطع النعت عن المنعوت في الإعراب هو زيادة في التنبيه ، وتحريك رغبة المتلقي في الاستماع ، كما بيّنا ذلك عند كلامنا على النعت المقطوع ، فإنّ مخالفة النعت لمنعوته في التعريف والتنكير هنا هو لترسيخ تلك الدلالة وتأكيد الرغبة عند المتلقي لإثارة اهتمامه أكثر .

ونُسب إلى بعض الكوفيين جواز نعت النكرة بالمعرفة إذا كان النعتُ لمدحٍ أو ذمّ، وجعلوا منه قوله تعالى :{ويلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَة ، الّذي جَمَعَ}[الهُمَزة:١،٢] ، فالّذي وصفٌ لِهُمَزة(١٣١) ، ونُسب إلى الأخفش الأوسط جواز نعت النكرة بالمعرفة ؛ إذا تخصّصت النكرة قبل ذلك بوصف ، وجعل منه قوله تعالى :{فآخران يَقومانِ مقامَهُما مِنَ الّذينَ استَحقَّ عَليهِمُ الأولَيان}[المائدة:١٠٧] فَالأولَيان صفةٌ لـ(آخران) لمّا تخصّصت بـ(يقومان)(١٣٢) .

وتساءل ابن يعيش عن كيفية جواز نعت النكرة بالمصادر المضافة إلى معارف، وإضافة المصدر صحيحة تُعرّف ، وذلك من مثل قولهم :مررتُ بِرَجلٍ حَسبِكَ من رَجُلٍ ، وشَرْعِكَ من رجُلٍ ، وَهَدِّكَ من رَجُلٍ . ومن المعروف أنّ هذه المصادر كلّها على معنى واحد هو (حَسبُك) . ثُمَّ أجاب بأنّ هذه وإن كانت مصادر فهي في معنى أسماء الفاعلين بمعنى الحال ، وإضافة أسماء الفاعلين إذا كانت للحال أو الاستقبال لا تفيد التعريف نحو: هـ ذا رجُلٌ ضاربُكَ الآن أو غداً(١٣٣) .وكان المبرّد قد ذهب إلى أنّ هذه المصادر على معنى الفعل ، فحَسبُك ، وهدُّكَ ، وَشَرعُكَ ، كلّها نكرات لأنّ معناها يكفي (١٣٤) . وقد أجرى سيبويه على هذه المصادر الأسماء التي أُخذت من الفعل قال : " وممّا يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتًا للنكرة الأَسماء التي أُخذت من الفعل فأُريد بها معنى التنوين من ذلك مررتُ برجُلٍ ضارِبِكَ...فإن شئت حَملتَهُ على أنّه سيفعل ، وإن شئت على أنّك مررتَ به وهو في حال عمل ، وذلك

قوله عزّ وجل:{هذا عارضٌ مُمطِرُنا}[الأحقاف:٢٤] فوصفَ عارضاً وهو نكرة بمُمطرنا مع أنّه مضاف فلو لم يكن نكرة لما جاز ذلك "(١٣٥) . وممّا يكون نعتًا للنكرة وهو مضافٌ إلى معرفة قولُ امريء القيس(١٣٦):

بِمُنجَرِدٍ قَيدِ الأوابِدِ لاحَهُ طراد الهوادي كلَّ شَأوٍ مُغَرِّبِ

قال الأعلم الشنتمري:" الشاهدُ فيه جَرْي (قَيدِ الأوابِدِ) على (مُنجَرِدٍ) نعتاً له وإن كان مضافاً إلى ما فيه الألف والّلام ، لأنّه في معنى الفعلِ ، فكأنّهُ قال:بمُنجَرِدٍ يُقَيِّد الأوابدَ "(١٣٧). في حين ذكر ابنُ يعيش أنّه في معنى اسم الفاعل إذ المراد: مُقَيِّد الأوابد (١٣٨) . وقد أكّد سيبويه أنّ كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفةً فإنّه إذا كان موصوفًا أو وصفًا أو خبراً أو مبتَدأً فإنّه بمنزلة النكرة ، وممّا استَدلّ به على ذلك قول جرير(١٣٩):

ظَلِلنا بِمُستَنِّ الحَرورِ كأننا لَدى فَرَسٍ مُستَقبِلِ الريحِ صائِمِ

كأنّهُ قال :لدى مُستَقبِلٍ صائمٍ(١٤٠) . فنَعتَ (فَرَسٍ) النكرة بِمُستَقبلِ الريح ، وهي بمنزلة النكرة لأنّها لم تكتسب من الإضافة تعريفًا . ونقل عن يونس والخليل أنّ هذه الصفات المضافة إلى المعرفة ، التي صارت صفةً للنكرة ، يجوز فيهنَّ كلّهنَّ أن يكنَّ معرفةً ، بدلالة جواز قولك : مررتُ بعبد الله ضاربِك فجعلت (ضاربِكَ) بمنزلة صاحبِك (١٤١) . ورأى السيرافي أنّه من المواضع التي يُفيد فيها لفظُ المعرفة كلفظ النكرة الأسماء المضافة التي يمكن فيها التنوين أو تقديره ، فقولك : مررتُ بِرجُلٍ ضاربِك ، أو برجلٍ حَسبِكَ ، صفات أضيفت إلى معرفة ، وهنَّ نكرات لما أنَّ التنوين منوي(١٤٢) . ويبدو لي أنّ مذهب يونس والخليل هو الأقرب إلى واقع اللغة ؛ فإذا صحَّ أن تُنعت المعرفة بـ(ضاربك) باعتباره معرفة ؛ لأنّ إضافة اسم الفاعل وإن كانت غير محضة إلاّ أنّها تفيد التعريف ، وهذا هو مذهب عامّة البصريين كما

ذكرناه آنفا ، إلاّ أنّ الذي دعاهم إلى التأويل بالنكرة هو ورودها وصفاً للنكرة ، كما أوّلو المصادر المضافة إلى المعرفة التي إضافتها غير محضة بالنكرة للسبب نفسه. أقول إذا صحّ أن تُنعت المعرفة بـ(ضاربك) فلماذا لا تكون هذه الأسماء والمصادر معرفة وُصفت بها النكرة تجليةً للمعنى وتخصيصه وتقليص حالة العموم والإبهام فيها ولاسيّما أنّ المسموع قد ورد بذلك .

المبحث الثالث

التغاير في التذكير والتأنيث:

تقدّم القول إنّ النعت الحقيقي تابعٌ للمنعوت في أحواله ، ومن ضمنها تذكيره وتأنيثه، ومن المعروف أنّ الفارق بين نعت المؤنث ونعت المذكر هو الهاء، فتلحق في الأول ويخلو منها الثاني ، فنقول: امرأةٌ قائمةٌ ،ورجلٌ قائم . ولكنّ النحاة قد وجدوا أنّ هناك نعوتاً قد اختصّ بها المؤنث فجاءت خالية من الهاء ، وأخرى يستوي في نعتها المذكّر والمؤنّث ، وقد حصروا ذلك في بعض الأبنية إلاّ ما شذّ ، ونسبوا هذا التغاير الحاصل بين التذكير والتأنيث ، والاستواء بينهما إلى غايات وأغراض فرضتها طبيعة المعنى وجدلية العلاقة القائمة بينه وبين اللفظ .

أ . نعت المؤنث بالمذكّر:

هناك بعض الأفعال تختصّ بالمؤنث ولا حظَّ للمذكر فيها، لذلك جاء نعت المؤنث بها خاليا من الهاء نحو: الحائض، والطامث، والطالق، وما أشبهها . فقالوا: امرأةٌ حائض . وقد ذكر الفرّاء أنّهم حين أثبتوا الهاء فيقائمة، وقاعدة ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث. فلمّا قالوا امرأةٌ حائض لم يحتاجوا إلى الفصل لأنّه لاحظَّ فيه للذكر(١٤٣) . وأنكر جماعة من النحويين قول الفرّاء هذا؛ إذ ورد عن العرب قولهم: بَعيرٌ ضامرٌ، وناقةٌ ضامرٌ ، ولو كان الأمر كما ذكر لوجب أن يقال : ناقةٌ ضامرةٌ لِشِركة المذكّر إيّاها في

الضَمْر وكذلك قالوا : غلامٌ بالغٌ ، وجاريةٌ بالغٌ ، ورجلٌ عانسٌ ، وامرأةٌ عانسٌ(١٤٤) . ورُدَّ نقض هؤلاء لأنّ كلام العرب يشهد به والقياس يوجبه، ولأنّ الهاء التي في الناقة لا توجب التأنيث الحقيقي؛ لأنّا نجد مثل الناقة تكون فيها هاء التأنيث وهي واقعة على المذكّر، من ذلك الشّاةُ، تقع على المذكر والمؤنث، وفيها علامة التأنيث قائمة. وكذلك العَظاءةُ ،حُكي عنهم :رأيتُ عظاءةً على عظاءةٍ(١٤٥) .

وذكر صاحب كتاب دقائق التصريف أنّه إذا أريد من اسم الفاعل معنى المضارع لحقته الهاء فتقول: هندٌ حائضةٌ على معنى تحيض ،أي أنّها أُعدّت لهذا الفعل ولم يُفعل بها بعد، واستدلّ على ذلك بقول الفرزدق:

رأيتُ خُتُونَ العامِ والعامِ قبله كحائضةٍ يُزنى بها غيرَ طاهرِ

قال:" فأدخل هاء التأنيث في (حائضة) لأنّه بناه على المستقبل وذكّرَ طاهراً لأنّه أخرجه على حقّه ولم يَبنِه على المستقبل"(١٤٦) . وبقول الآخر(١٤٧):

تَمَخّضتِ المنونُ له بيومٍ أنى ولكلّ حاملةٍ تمامُ

قال ابن السِّكّيت(ت٢٤٤هـ):" من قال حاملة بناه على حَمَلَت، ومن قال حامل فلأنّه نعتٌ لا شِركَة فيه للذكر . فإذا حَمَلَت شيئاً على ظَهرٍ أو على رأسٍ فهي حاملةٌ لا غير .لأنّ الرجل يشركها في هذا الحَمل"(١٤٨).

وما كان من النعوت على بناء(مُفْعِلٍ) ما ليس للمذكر فيه حظّ ،فهو معرّى عن الهاء نحو: مُرضِعٍ، ومُطفِلٍ، ومُذكِرٍ . قال امرؤ القيس(١٤٩) :

فَمِثْلُك حبلى قد طرَقتُ ومُرضِعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمَ مُحوِلِ

وقد يجوز إدخالُ الهاء فيها مبنيّة على: أرضَعَتْ ومحمولة عليه، كما قال الله تعالى:{تَذهَلُ كُلُّ مُرضِعَةٍ عمّا أرضَعَت}[الحج:٢](١٥٠). قال بعض أصحاب اللغة: امرأةٌ مُرضِعٌ ، إذا كان لها لَبَنُ رضاعٍ . ومُرضِعة إذا أرضَعَت ولدَها ،وكلٌّ صواب"(١٥١). ونلحظ ممّا تقدّم أنّ وصف المؤنّث بنعوتٍ مذكّرة كان لدواعٍ دلالية فرضتها شفافية اللغة العربية ، ودقّة حسّها في اختيار الألفاظ .

ب . ممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث في النعت:

ثمّةَ نعوتٌ في العربية يستوي فيها المذكر والمؤنث وقد جاءت هذه النعوت على وفق أبنية محدّدة فرضتها طبيعة المعنى ، وقد ذكر ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) أنّ هناك ضربين من الصفة التي يستوي فيها المذكر والمؤنث ، منه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في سقوط علامة التأنيث ومنه ما يستوي فيه المذكر والمؤنث في لزوم تاء التأنيث . وضرَبَ مثلاً للأوّل ببناء (فَعول) بمعنى (فاعِل) نحو رجلٌ صبورٌ وشكورٌ وضروبٌ ، وامرأةٌ صبورٌ، وشكورٌ، وضروبٌ . بمعنى صابر وصابرة ، وشاكر وشاكرة ، وضروب وضروبة .(١٥٢) وممّا جاء على ذلك قول الأعشى(١٥٣):

أَتَشفيكَ ((تَيّأ)) أم تُرِكْتَ بِدائِكا   وكانت قَتولاً للرجال كذلكا

ولا يجوز أن يُقال : قتولة ، ولا صبورة ، إلاّ عند الإفراد . فقد قالت العرب : هي عَدُوَّةُ الله بإثبات الهاء(١٥٤).

وعلّل الفرّاء حذف علامة التأنيث من هذا الوصف بقوله : " إنّما تُرك هذا الوصف محذوف العَلَم ، لأنّه لم يبق له فِعلٌ يُبنى عليه ،فتُرك كالمذكّر .فلو قلت صَبَرَ، فذلك للصابر"(١٥٥) . ونُقل عن غيره إنمّا حذف علَمُ التأنيث منه لأنّ العَلَمَ لمّا ظهرَ في التركيب الأول وهو صابر، لم يحتاجوا إلى تبيينه في

التركيب الثاني وهو صبور(١٥٦). في حين ذكر ابن يعيش أنّهم أرادوا بسقوط التاء من المؤنث هنا الفرق بين (فعول) بمعنى فاعل وبينه إذا كان بمعنى (مفعول) نحو: حَلوبَة، وحمولة، قال الشاعر(١٥٧):

فيها اثنتان وأربعونَ حلوبةً   سودًا كخافيةِ الغرابِ الأسحَمِ

أثبت التاء لأنّها بمعنى محلوبة(١٥٨). وممّا جاء على هذا الضرب أيضًا، بناءُ (فَعيل) إذا كان بمعنى (مَفعول) نحو : كَفٌّ خَضيبٌ ، ولحيةٌ دَهينٌ ،والمراد مخضوبةٌ، ومدهونةٌ، حذفت منه علامة التأنيث للفرق بينه وبين ما كان بمعنى (فاعل) نحو عليم وسميع، وذلك إنّما يكون عند ذكر الموصوف وفهم المعنى بذكره أو ما يقوم مقام ذكره(١٥٩) .أمّا الضَربُ الثاني الذي ذكره ابن يعيش فهو الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث بلزوم علامة التأنيث ، كقولهم : رَجُلٌ علاّمة ، وامرأةٌ علاّمة ، ورجلٌ نسّابة وامرأةٌ نسّابة، لمن يَكثُر علمُهُ ومَعرفَتُهُ بالنسب ، وقالوا: رجلٌ رَبْعَةٌ ، وامرأة رَبْعَةٌ، للمتوسط في الطول، ورجلٌ سَخَرَةٌ ، وامرأةُ سَخَرَةٌ . ورجُلٌ هُمَزَة لُمَزة ، وامرأةٌ هُمَزة لُمَزة . فهذا ونحوه لا يتبع الموصوف في تذكيره بل يثبت فيه التاء وإن كان الموصوف مذكّراً؛ لأنّ التاء فيه للمبالغة في ذلك الوصف(١٦٠) . وذكر ابن جني دلالة هذا الاستواء قائلاً : " وذلك أنّ الهاء في نحو ذلك لم تلحق لتأنيث الموصوف بما هي فيه ، وإنّما لَحقت لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلغ الغاية والنهاية فجعل تأنيث الصفة أمارة لما أُريد من تأنيث الغاية والمبالغة وسواء كان الموصوف بتلك الصفة مذكراً أم مؤنثاً "(١٦١) .

وقد يجيء من الأوصاف ما يكون للمذكّر والمؤنّث بهاء مرّة، وبغير هاء أخرى، فيقولون: رجلٌ ملولٌ وملولةٌ، وفَروقٌ وَفَروقَةٌ .والمرأة كذلك(١٦٢) . ومن الأبنية التي ذكروها ويستوي فيها النعت للمذكر والمؤنث ما جاء على بناء (مِفعال) بمعنى (فاعل) فيقال: رَجُلٌ مِعطارٌ ، وامرأةٌ معطارٌ ، ورجلٌ مِضرابٌ ، وامرأةٌ مِضرابٌ واستدلّوا له بقول الشاعر(١٦٣):

منَ البيضِ مِعطارٌ يَزينُ لهاتَها   جُمانٌ وياقوتٌ ودُرٌّ مُؤلَّفُ

وقول امريء القيس(١٦٤):

إذا ما الضجيع ابتزّها من ثِيابِها   تَميلُ عليه هَونَةً غيرَ مِتفالِ

وعلّل الفراء حذف علامة التأنيث من هذا البناء الأخير بقوله :" إنّما حذفوا أمارة التأنيث من هذا الوصف لأنّه انعدل عن الصفات أشدّ من انعدال: صبور، وشكور .فذلك لأنّه أشبه المصدر بهذه الميم الزائدة التي لَزمت أوّله "(١٦٥) .

وكذلك ما كان من النعت على بناء (فَعِيلٍ) استوى فيه المذكر والمؤنث، لأنّه يكون مصروفاً عن وجهه نحو: ثوبٌ جديد، ومِلحَفَةٌ جديد ، ويقال : شاةٌ ذبيحٌ ورَمِيّ . إذا ذُبحت ورُميت . فإن أردت أنّها أُعدّت لهذين الفعلين ولم يُفعل بها بعدُ ، قلت:رَمِيَّةٌ ، وَذَبيحَةٌ(١٦٦).

فإذا كان (فَعيل) غير معدول عن وجهه وكان في تأويل (فاعل) أُثبتت التاء في أنثاه ، نحو: مريضة ، وصغيرة ، وكريمة(١٦٧).

ومع ما يؤدّيه هذا التغاير في التأنيث والتذكير من دلالات إلاّ أنّ بعض النحاة رأى في ذلك أقل تمكناً في الوصف ، فقد ذكر ابنُ جني أنّ وصف المذكر بالمؤنث ووصف المؤنّث بالمذكّر ليس متمكناً في الوصف تمكّن وصف المذكر بالمذكّر، ووصف المؤنّث بالمؤنّث ، فقولك: هذا رجلٌ عليمٌ ، أمكن في الوصف من قولك: هذا رجلٌ علاّمة ، كما أنّ قولك: مررتُ بامرأةٍ كافرةٍ ، أمكن في الوصف من قولك: مررتُ بامرأةٍ كفور(١٦٨) . وقال ابنُ يعيش " ولا تدخل هذه التاء في صفات الله تعالى وإن كان معناها المبالغة لوجود لفظ التأنيث ولا يحسن إطلاقه على الباريء لأنّها مبالغة بعلاّمة نقص "(١٦٩) . ولم يبيّن

ابن جنّي العلّة التي جعلت من هذا البناء الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث أقل تَمَكّنًا في الوصف سوى أنّه قد كاد أن يفارق مذهب الصفة لأنّ من مذهب الصفة أن تطابق منعوتها في التذكير والتأنيث(١٧٠) .

المبحث الرابع

التغاير في الإفراد والجمع:

من مواضع مطابقة النعت لمنعوته أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع ، وقد ذكر النحاة أنّه ورد عن العرب ما ظاهره مخالفة النعت لمنعوته في ذلك .

أ. نعت المفرد بالجمع

فقد ذكر ابن جني أنّهم نعتوا المفرد بالجمع ، وجُعل منه قول مزاحم العقيلي:

لظلّ رهيناً خاشعَ الطَّرفِ حَطّهُ   تخلّب جَدوى والكلامُ الطرائفُ

فوصف الكلام وهو مفرد بالجمع . وخرّج ابن جني ذلك بالوصف على المعنى (١٧١)، لأنّ (الكلام) مصدر يَصلُح لما يَصلُح له الجنس ولا يختصّ بالعدد دون غيره . وجعل ابن جني هذا شبيهاً بما حكاه الأخفش الأوسط عن العرب من قولهم : (ذهب به الدينارُ الحُمرُ والدِرهمُ البيضُ) وكما قال:

تراها الضَبعُ أعظمَهن رأسا(١٧٢)

فأعاد الضمير على معنى الجنسية ، لا على لفظ الواحد ، لمّا كانت الضبع هنا جنساً(١٧٣) . وممّا جاء عن العرب من نعت المفرد بالجمع ما نقله ابن جني عنهم أيضاً من نعت الواحد بمثال أفعال نحو : بُرمةٍ أعشارٍ ، وجَفنةٍ أكسارٍ ، وثوبٍ أكباشٍ ، وكبدٍ أفلاذٍ ، وقد علّله بالوصف على المعنى أيضاً قال: "

وتلك الأحرف المحفوظة في هذا إنّما هي على أن جعل كل جزء منها عُشراً ، وكَسراً وكبشاً .....كل هذا متأوّل فيه معنى الجمع"(١٧٤) .وقول ابن جني (محفوظة) أي: أنّها تُحفظ ولا يُقاس عليها . وهذا هو التعليل نفسه الذي ذكره النحاة بعد ابن جني ، قال العكبري(ت٦١٦هـ):" فأمّا قولهم : ثَوبُ أسمال وبُرمَةُ أعشار ، فإنّما جاز لمّا كان الثوبُ يُجمع رقاعاً ، وكأنّ كلّ ناحيةٍ منه سَمَل ، والبُرمةُ مجتمعة من أكسار ، فصار التقدير ذات أكسار "(١٧٥). وعلّل الرضي موضحاً " وأمّا بُرمة أعشار وأكسار، وثوب أسمال ، ونطفة أمشاج ، فلأنّ البرمة مجتمعة من الأكسار والأعشار ، وهي قِطَعها ، والثوب مؤلّف من قطع ، كل واحدٍ منها سَمِل أي: خَلِق ، والنطفةُ مركّبة من أشياء كل منها مشيج ؛فلمّا كان مجموع تلك الأجزاء :ذلك الشيء المركّب منها ، جاز وصفه بها "(١٧٦) ، وذكر الرضي أنّ الذي جرّأهم على ذلك كون (أفعال) جمع قلّة فحكمه حكم الواحد . ونَسَب إلى سيبويه أنّه قال : (أَفعالٌ) واحد لا جمع(١٧٧) ، والصحيح أنّ سيبويه قد ذكر بأنّ (أفعالٌ) قد يقع للواحد ، ولم يقل إنّه غير جمع ، وذكر أنّ من العرب من يقول: هو الأَنعامُ ، وقال الله تعالى:{نُسقيكُم ممّا في بُطُونِهِ}[النحل:٦٦] والضميرُ للأنعام وروى عن العرب أيضاً قولهم: هذا ثوبٌ أكباشٌ ويُقال: سُدوسٌ لضرب من الثياب(١٧٨) .

ب . التزام التذكير والإفراد:

قد يوصف المذكّر والمؤنث بالمصدر، فيلتزم المصدر حينئذٍ التذكير ،إذ يُقال: رجلٌ عدلٌ، ة وامرأةٌ عدلٌ. ويُترك الكلام على بنيَةٍ واحدةٍ هي الإفراد، في الواحد والواحدة، والاثنين، والجماعة ، فيقال : رجُلٌ عدلٌ ، ورجلانِ عدلٌ ، وامرأتانِ عدلٌ ، ورجالٌ عدلٌ ، ونساءٌ عدلٌ ،وكذلك : صَومٌ ، وفِطرٌ، ورضاً، ودَنَفٌ(١٧٩). ومن أمثلته قول زهير بن أبي سلمى(١٨٠) :

متى يَشتَجر قومٌ يَقُل سَرَواتُهم هُمُ بيننا فَهُم رضاً وهُمُ عدلُ

قال ابن يعيش:" والأصل أنّها مصادر لا تثنّى ولا تُجمع ولا تؤنث وإن جرت على مثنى أو مجموع أو مؤنث "(١٨١). وذكر علّة إفراد المصدر هنا قائلا:" فيكون موحّداً على كل حال لأنّ المصدر موحّد لا يثنّى ولا يُجمع لأنّه جنسٌ يدلّ بلفظه على القليل والكثير فاستُغني عن تثنيته وجمعه إلاّ أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير من حيز الصفات لغلبة الوصف به فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه نحو قوله:(١٨٢)

شهودي على ليلى عدولٌ مقانعُ " (١٨٣)

وذكر ابن جني أنّ الوصف بالمصدر هنا يعود لأمرٍ معنوي؛ فلأنّه إذا وُصِفَ بالمصدر صار الموصوف كأنّه في الحقيقة مخلوق من ذلك الفعل؛ وذلك لكثرة تعاطيه له واعتياده إيّاه(١٨٤). فالوصف بهذه المصادر للمبالغة، فكأنّهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ،فقالوا: رجلٌ عدلٌ ورضاً وفضلٌ ،كأنّه لكثرة عدله والرضا عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل(١٨٥) . وذكر ابن جني علّة اجتماع التذكير والإفراد في هذه الصفة ؛ أنّ التذكير إنّما أتاها من قِبَل المصدرية فإذا قلت : رجلٌ عدلٌ ، وامرأةٌ عدلٌ ، فكأنّه وُصف بجميع الجنس مبالغةً كما تقول :استولى على الفضل ولم يترك لأحد نصيباً في الكرم والجود ، فوُصف بالجنس أجمع تمكيناً لهذا الموضع وتوكيداً . فلمّا كان الغرضُ في قولهم رجلٌ عدلٌ، وامرأةٌ عدلٌ ، إنّما هو إرادة المصدر والجنس جُعل الإفراد والتذكير أمارةً للمصدر المذكّر . وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى ؛ لأنّك أردت المبالغة بوصفك بالمصدر ، فكان من تمام المعنى وكماله أن تؤكد ذلك بترك التأنيث والجمع ، كما يجب للمصدر في أوّل أحواله ، فلو أنّثت وجمعت لسلكت به مذهب الصفة الحقيقية التي لامعنى للمبالغة فيها(١٨٦) . وحاول ابن جني أن يجد تبريراً لبعضٍ من هذه المصادر الذي وقع نعتاً وجاء على أصل الوصف في نحو قولهم : رجلٌ عدلٌ ، وامرأةٌ عدلَةٌ ، وفرسٌ طوعةُ القياد ، وقول أميّة(١٨٧):

والحَيّةُ الحتفةُ الرّقشاءُ أخرجها		من بيتها آمناتُ الله والكلم

فذكر أنّ ذلك ممّا خرج على صورة الصفة ؛ لأنّهم لم يُؤثروا أن يبعدوا كلّ البعد عن أصل الوصف الذي بابه أن يقعَ الفرقُ فيه بين مذكّره ومؤنّثه ، وعدّ ذلك جارياً على حفظ الأصول والتنبيه عليها(١٨٨) .

وإذا كان الوصف بالمشتق عند ابن جني في قولهم: هذا رجلٌ دَنِفٌ بكسر النون أقوى إعراباً من الوصف بالمصدر ، فقولهم: هذا رجلٌ دَنَفٌ بفتح النون أقوى معنى عنده من كونه كأنّه مخلوقٌ من ذلك الفعل وهذا معنى لا تجده ولا تتمكن منه مع الصفة الصريحة(١٨٩) .

ولابدّ من الإشارة هنا إلى أنّ المصدر المضاف يجري على ذلك في التزام التذكير والإفراد فتقول : هذا رجلٌ حسبُك من رجلٍ ، وامرأةٌ حسبُك من امرأة ، وهذان رجلان حسبُك بهما من رجلين ، وامرأتان حسبُك بهما من امرأتين ، وهؤلاء رجالٌ حسبُك من رجال ، ونساءٌ حسبُك من نساء(١٩٠) .

الخاتمة ونتائج البحث:

بعد الخوض في موضوع النعت الحقيقي لبيان حالات التغاير الحاصلة بينه وبين المنعوت وإيضاح الأسرار الكامنة وراء هذا التغاير آنَ للباحث أن يخرج بجملة من النتائج وهي كما يأتي:

١. إنّ التغاير بين النعت الحقيقي ومنعوته في الإعراب قد حصل في أكثر من حالة فظهر في الوصف بالمصدر ، وفي النعت المقطوع ، وفي النعت على الجوار ، وفي نعت اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً ولم يُفصل بينه وبينها بفاصل ، وقد استند هذا التغاير إلى أنّ الوصف حدث بالصفة غير المحضة ، أو غياب المطابقة في التعريف والتنكير ، كما هي الحال في النعت بالمصدر . وقد يكون لغايات دلالية مستوحاة من السياق ، كما في النعت المقطوع ، ونعت اسم (لا) النافية للجنس. أو يكون استحساناً لفظياً سببه جملةٌ من المقاربات كالذي حصل في النعت على الجوار .

٢. قد توصف المعرفة بالنكرة لتقارب المعنى بينهما ، وقد يجد النحاة في الدلالة الزمنية مسوّغا لذلك فتؤوّل النكرة بالمعرفة فيما إذا دلّت على الدوام والاستمرار . وقد توصف النكرة بالمعرفة إذا كان النعت مقطوعاً عن منعوته ، أو كان النعت لمدحٍ أو ذم ، أو تخصّصت النكرة قبل ذلك بوصف ، أو كانت النعوتُ مصادر مضافة إلى معرفة ، وهي في معنى أسماء الفاعلين ودلّت على الحال .

٣. وجد النحاة أنّ هناك نعوتاً قد اختصّ بها المؤنث فجاءت خالية من الهاء ، وأخرى يستوي فيها المذكّر والمؤنّث ،وقد حصروا ذلك في بعض الأبنية إلاّ ما شذّ ، ونسبوا هذا التغاير الحاصل بين التذكير والتأنيث ، والاستواء بينهما ، إلى غايات وأغراض فرضتها طبيعة المعنى وجدلية العلاقة القائمة بينه وبين اللفظ .

٤. ذكر النحاة نعت المفرد بالجمع إذا كان النعتُ مصدراً يَصلُح لما يَصلُح له الجنس ،ولا يختصّ بالعدد دون غيره ، أو كان النعت على مثال (أفعال) ، وخرّجوا ذلك على الوصف بالمعنى . كما ذكروا التزام النعت التذكير والإفراد إذا كان النعت بالمصدر ، وذكروا أنّ علة اجتماع التذكير والإفراد في هذه الصفة أنّ التذكير إنّما أتاها من قِبَل المصدرية فإذا قلت :رجلٌ عدلٌ ، وامرأةٌ عدلٌ ، فكأنّه وُصف بجميع الجنس مبالغةً ، فلمّا كان الغرضُ إنّما هو إرادة المصدر والجنس جُعل الإفراد والتذكير أمارةً للمصدر المذكّر . وإنّما كان التذكير والإفراد أقوى ؛ لأنّك أردت المبالغة بوصفك بالمصدر .

الهوامش:

١. ينظر التوابع في النحو العربي:٢٦.

٢. ينظر:م.ن:٢٦.

٣. ينظر الصحاح:٢:٤٨٢(غير) ولسان العرب:١٠:١٥٥(غير).

٤. ينظر إعراب القرآن وبيانه:٢٤:٥٤٧.

٥. ينظر شرح ابن عقيل:٢:١٩٥.

٦. ينظر الخصائص:٣:٢٥٩.

٧. ينظر:م.ن:٣:٢٩٥.

٨. الكتاب:٢:١٢٠

٩. ينظر:م.ن:٢:١٢٠

١٠. ينظر المقتضب:٤:٣٠٦.

١١. ينظر:م.ن:٤:٣٠٥

١٢. ينظر هامش الكتاب:٢:١٢٠

١٣. ينظر النكت في كتاب سيبويه:٢٥٣

١٤. م.ن:٢٥٣

١٥. ينظر:م.ن:٢٥٣

١٦. ينظر المقتضب:٤:٣٠٦ والنكت:٢٥٤

١٧. الكتاب:٢:١٢٠

١٨:م.ن:٢:١٢٠

١٩. م.ن:٢:١٢٠

٢٠. ينظر:م.ن:٢:١٢٠. ١٢١

٢١. الأصول في النحو:٢:٢٧

٢٢. شعره:١٩٧

٢٣. الكتاب:٢:٦٢

٢٤. ينظر:م.ن:٢:٦٣

٢٥. ديوانه:٦٢٢

٢٦. ينظر الكتاب:٢:٦٣. ٦٤

٢٧. م.ن:٢:٦٥

٢٨. م.ن:٢:٧٠

٢٩. م.ن:٧٠

٣٠. ينظر شرح الرضي على الكافية٢:٣٢٢

٣١. ينظر شرح ابن عقيل:٢:٢٠٣

٣٢. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٢٢

٣٣. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٣٩

٣٤. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٢٢

٣٥. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٢٨

٣٦. ينظر :م.ن:٤:١٩٢٨

٣٧. ينظر الكتاب:٢:٧٥. ٧٧

٣٨. لم أهتد إلى قائله وهو بلا عزو في الكتاب:٢:٧٤

٣٩. الكتاب:٢:٧٤

٤٠. ينظر :م.ن:٢:٧٤

٤١. ينظر شرح التصريح:٢:١١٧

٤٢:ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٢٢

٤٣. ينظر :م.ن:٢:٣٢٢

٤٤. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٢٧

٤٥. ينظر الكتاب:٢:٦٦

٤٦. البيت للخِرنق ترثي زوجها ، ينظر الكتاب:٢:٦٤

٤٧. معاني القرآن:٢:١٠٥

٤٨. ينظر الخصائص:٢:٢٠٦

٤٩. الكامل:٢:٧٤٨

٥٠. ينظر معترك الأقران:١:٣٥٤

٥١. ينظر :م.ن:١:٣٤٥

٥٢: ينظر معاني النحو:٣:١٧٢

٥٣:ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٣٠

٥٤:ينظر الكتاب:٢:٧٠

٥٥. ينظر شرح ابن عقيل:١:٤٤

٥٦. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:١٧٣ومعاني النحو:١:٣٤٩

٥٧. الكتاب:٢:٢٨٨

٥٨. ينظر المقتضب:٤:٣٦٧

٥٩. ينظر الكتاب:٢:١٨٣

٦٠. ينظر معاني النحو:١:٣٤٩

٦١. ينظر حاشية الصبان:٢:١٣ومعاني النحو:١:٣٥٠

٦٢. ينظر معاني النحو:١:٣٥٠

٦٣. ينظر :م.ن:١:٣٥٠

٦٤. ١: ٤٣٦

٦٥. ينظر :م.ن:١: ٤٣٦

٦٦. ينظر معاني القرآن:١: ٧٥

٦٧. ١: ٤٣٧

٦٨. ينظر التوهم أو القياس الخاطيء في الدرس اللغوي عند العرب قديماً وحديثاً. بحث لمحمد عبدو فليفل مجلة مجمع اللغة العربية الأردني:العدد:٥٩:ص:١٤٨

٦٩. ينظر المدارس النحوية:١٦١

٧٠:ينظر الكتاب:١:٤٣٧

٧١. ينظر التوهم دراسة في كتاب سيبويه ،بحث لراشد أحمد جراري،المجلة العربية للعلوم الانسانية:٨٦

٧٢. ديوانه:٢٤٣

٧٣. ينظر الكتاب:١:٤٣٧

٧٤. ديوانه:٢٥

٧٥. ينظر مغني اللبيب:٢:٢٢٦

٧٦. البيت مجهول القائل استشهد به الفراء في المعاني:٢:٧٤وابن مالك في شرح التسهيل:٣:٣٠٨

٧٧. البيت لذي الرمة:ينظر ديوانه:٨

٧٨:معاني القرآن:٢:٧٤

٧٩. ديوانه:١٣٩

٨٠. المنصف:٢:٢ واستشهد به الفراء أيضاً في معاني القرآن:٢:٧٤

٨١. تفسير البيضاوي:١:١٤٢

٨٢. ينظر معاني القرآن:٢:٧٥

٨٣. معاني القرآن:٢:٧٤

٨٤. التبيان:١:٤٢٣

٨٥. ينظر شرح الكافية الشافية:٣:١١٦٦. ١١٦٧

٨٦. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٢٨

٨٧. ينظر مغني اللبيب:٢:٤٩٠

٨٨. ينظر الخصائص:١:١٩١. ١٩٢

٨٩. ينظر هامش الكتاب:١:٤٣٦

٩٠. ينظر ارتشاف الضرب:٢:٢٩٣وظاهرة المجاورة في الدراسات النحوية ومواقعها في القرآن الكريم:١٤

٩١. ينظر مغني اللبيب:٢:٤٩١

٩٢:ينظر ظاهرة المجاورة:٨

٩٣. ينظر الكشاف:١٢:٤٩٣

٩٤. ١٢:١١٥

٩٥. ينظر إعراب القرآن:٢:١٨١

٩٦. ينظر روح المعاني:١٣:٢٠٤

٩٧. ينظر معاني القرآن:٣:٩٠

٩٨. ينظر:٢:٢٨٩

٩٩. الكتاب:٢:٦

١٠٠. ينظر الإيضاح:٢١٤. ٢١٥

١٠١. الكتاب:٢:١٣

١٠٢. ينظر:م.ن:٢:١٣

١٠٣. ينظر هامش الكتاب:٢:١٣

١٠٤. ينظر مغني اللبيب:٢:٤٩٢

١٠٥. ينظر تسهيل الفوائد:٤٢ومغني اللبيب:٢:٤٩٢

١٠٦. ينظر همع الهوامع:١:٢٧٨

١٠٧. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٠٠

١٠٨. هذا عجز بيت وصدره:لابناللَّعيز الذي يُخبا الدُّخانُ له . وهو للأحوص الأنصاري:شعره:٧١

١٠٩. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٠٩وهمع الهوامع٣:١١٨

١١٠. البيت للنابغة الذبياني: ديوانه:٥٤

١١١. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٠٩والمساعد على تسهيل الفوائد:٢:٤٠٢

١١٢. اعراب القرآن وبيانه:٢٤:٥٤٧

١١٣. ينظر الكتاب:١:٤٢٨. ٤٢٩وارتشاف الضرب:٤:١٨٠٦

١١٤. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٨٠٦وتفسير البحر المحيط:٧:٤٣٠

١١٥. ينظر تفسير البحر المحيط:٧:٤٣٠

١١٦. ينظر الكشاف:٢٤:٩٤٩وتفسير البحر المحيط:٧:٤٣٠

١١٧. ينظر الكشاف:٢٤:٩٤٩

١١٨. ينظر :م.ن.٢٤:٩٤٩

١١٩. ينظر البحر المحيط:٧:٤٣٠

١٢٠. ينظر الكشاف:٢٤:٩٥٠والبحر المحيط:٧:٤٣٠

١٢١. ينظر البحر المحيط:٧:٤٣٠

١٢٢. ٣:٥

١٢٣. ينظر الكشاف:٢٤:٩٥٠

١٢٤. ينظر البحر المحيط:٧:٤٣١

١٢٥. ينظر التفسير الكبير:٢٧:٢٩

١٢٦. ينظر البحر المحيط:٧:٤٣١

١٢٧. ينظر :م.ن:٧:٤٣٠

١٢٨. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٠٨

١٢٩. البيت ملفق من بيتين وقد سبق الاستشهاد بهما وتخريجهما في هامش(٢٥)

١٣٠. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٠٨

١٣١. ينظر ارتشاف الضرب٤:١٩٠٨والمساعد٢:٤٠٢

١٣٢. ينظر ارتشاف الضرب:٤:١٩٠٨والمساعد:٢:٤٠٢

١٣٣. ينظر شرح المفصل:٣:٦٠٦

١٣٤. ينظر المقتضب:٤:٢٨٨

١٣٥. الكتاب:١:٤٢٥

١٣٦. ديوانه:٤٦واستشهد به سيبويه في الكتاب:١:٤٢٤

١٣٧. ينظر تحصيل عين الذهب:٢٣٥

١٣٨. ينظر شرح المفصل:٣:٦٠٧

١٣٩. ديوانه:٥٥٤

١٤٠. ينظر الكتاب:١:٤٢٥

١٤١. ينظر :م.ن:١:٤٢٨

١٤٢. ينظر هامش الكتاب:١:٤٢٨

١٤٣. ينظر المذكر والمؤنث:٥

١٤٤. ينظر دقائق التصريف:٦٥

١٤٥. ينظر :م.ن:٦٥

١٤٦. م.ن:٦٨ ولم أجده قي ديوانه

١٤٧. البيت نسبه صاحباللسان إلى عمروٍ بن حسان أو خالد بن حق:٣٣:٣(حمل)واستشهد به صاحب كتاب دقائق التصريف:٦٨

١٤٨. ينظر دقائق التصريف:٦٨

١٤٩:ديوانه:١٢

١٥٠. ينظر دقائق التصريف:٨٣

١٥١. ينظر :م.ن:٨٣

١٥٢. ينظر شرح المفصل:٦١٥:٣

١٥٣. ديوانه:٦٤

١٥٤. ينظر :دقائق التصريف:٧٤

١٥٥. ينظر المذكر والمؤنث:٦٣

١٥٦. ينظر دقائق التصريف:٧٤

١٥٧. ديوانه:١٩٣

١٥٨. ينظر شرح المفصل:٦١٥:٣

١٥٩. ينظر :م.ن:٦١٥:٣

١٦٠. ينظر الخصائص:٢٠١:٢وشرح المفصّل:٦١٥:٣

١٦١. الخصائص:٢٠١:٢

١٦٢. ينظر دقائق التصريف:٨٥

١٦٣لم أهتد إلى قائله،ينظر دقائق التصريف:٧٧

١٦٤. ديوانه:٣١

١٦٥. المذكر والمؤنث:٦٧

١٦٦. ينظر دقائق التصريف:٨٢

١٦٧. ينظر :م.ن:٨٢

١٦٨. ينظر الخصائص:١٨٩:٣

١٦٩. ينظر شرح المفصل:٦١٥:٣

١٧٠. ينظر الخصائص:١٨٩:٣

١٧١. ينظر الخصائص:٢٦:١

١٧٢. البيت لحبيب الأعلم الهذلي:ينظر ديوان الهذليين:٨٧:٢

١٧٣. ينظر الخصائص:٢٦:١

١٧٤. ينظر :م.ن:٤٨٢:٢

١٧٥. اللباب:٤٠٥:١

١٧٦. ينظر شرح الرضي على الكافية:٢:٣٠٦

١٧٧. ينظر :م.ن:٢:٣٠٦

١٧٨. ينظر الكتاب:٣:٢٣٠و٣:٤٩٠

١٧٩. ينظر الخصائص:٢:٢٠٢ودقائق التصريف:٨٠وشرح المفصل:٣:٦٠٥

١٨٠. ديوانه:١٠٧وينظر الخصائص:٣:٢٠٣ودقائق التصريف:٨٠

١٨١. شرح المفصل:٣:٦٠٦

١٨٢. صدر البيت في اللسان:وبايعتُ ليلى في خلاء ولم يكن ، ونسبه صاحب اللسان لكثير مرّة ،ينظر:٩:٨٣(عدل) وللبعيث مرّة ينظر:١١:٣٢١(قنع).

١٨٣. شرح المفصل:٣:٦٠٦

١٨٤. ينظر الخصائص:٣:٢٥٩

١٨٥. ينظر شرح المفصل:٣:٦٠٥

١٨٦. ينظر الخصائص:٢:٢٠٢. ٢٠٧

١٨٧. ينظر الخصائص:٢:٢٠٥

١٨٨. ينظر :م.ن:٢:٢٠٥

١٨٩. ينظر :م.ن:٣:٢٦٠

١٩٠. ينظر شرح المفصل:٣:٦٠٦

ثبت المصادر والمراجع:

١. الأصول في النحو:لابنالسراج، أبو بكر محمد بن سهل(ت٣١٦هـ) تح د.عبد الحسين الفتلي، ط٢ مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٧م .

٢. إعراب القرآن:لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ)، تح :د.زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني . بغداد .

٣. إعراب القرآن وبيانه: تأليف الأستاذ محيي الدين الدرويش . ط٧، دمشق . بيروت ، ١٩٩٩م .

٤. الإيضاح :لأبي علي الفارسي (ت٣٧٥هـ) ط٢ ، عالم الكتاب ، بيروت . ١٩٩٦م .

٥. التبيان في إعراب القرآن :لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ) تح محمد علي البيحاوي . مكتبة الحلبي، د.ت .

٦. تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب:صنفه أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري (ت٤٧٦هـ) حققه وعلق عليه الدكتور زهير عبد المحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية ، ط١ ١٩٩٢م .

٧. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:لابن مالك الأندلسي(أبي عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي ت٦٧٢هـ) تح محمد كامل بركات، ط١ ، نشر دار الكاتب العربي، القاهرة ١٩٦٧م .

٨. تفسير البحر المحيط:لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ) دراسة وتحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان ، ط١ ، ١٩٩٣م .

٩. تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر البيضاوي تح محمد صبحي حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، دار الرشيد ومؤسسة الايمان ، ط١، ٢٠٠٠م .

١٠. تفسير الفخر الرازي المشتعر بالتفسير الكبير أو مفاتيح الغيب :للإمام محمد الرازي(ت٦٠٤هـ)، دار الفكر للطباعة والنشر .

١١. التوابع في النحو العربي:تأليف الدكتور محمود سليمان ياقوت،كلية الآداب . جامعة طنطا،القاهرة،منتدى سور الأزبكية.

١٢. حاشية الصبان(ت١٢٠٦هـ) على شرح الاشموني(ت٩٢٩هـ) على ألفية ابن مالك(ت٦٧٢هـ)،دار احياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي وأولاده،د.ت .

١٣. الخصائص:لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تح،محمد علي النجار،ج١،ط١،مطبعة دار الكتب المصرية،ط(٢) ١٩٥٢م،وج٢ وج٣،دار الهدى للطباعة والنشر،بيروت . لبنان،د.ت .

١٤. دقائق التصريف: للقاسم بن محمد بن سعيد المؤَدّب،من علماء القرن الرابع الهجري،تح الدكتور أحمد ناجي القيسي والدكتور حاتم الضامن والدكتور حسين تورال،مطبعة المجمع العلمي العراقي١٩٨٧م .

١٥. ديوان الأعشى(الصبح المنير)، لندن١٩٢٨م .

١٦. ديوان جرير :بشرح محمد بن حبيب، تحد. نعمان محمد أمين طه،دار المعارف بمصر١٩٦٩م .

١٧. ديوان الحطيئة :شرح أبي سعيد السكري ، بيروت . د.ت .

١٨. ديوان ذي الرمة :تح مطيع ببيلي، المكتب الاسلامي،بيروت١٩٦٤م .

١٩. ديوان زهير بن أبي سلمى:طبعة دار الكتب المصرية١٣٦٣هـ .

٢٠. ديوان العجاج: تح عبد الحفيظ السلطي ، دمشق،د.ت .

٢١. ديوان عنترة بن شداد: تحو دراسة محمد سعيد مولوي،ط٢، بيروت ١٩٨٣م .

٢٢. ديوان امريء القيس :تح محمد أبو الفضل ابراهيم،ط١ ، دار المعارف بمصر١٩٨٥م .

٢٣. ديوان النابغة الذبياني :شرح وتقديم ، عباس عبد الساتر، بيروت . ١٩٨٢م .

٢٤. ديوان الهذليين:طبعة دار الكتب المصرية، القاهرة١٩٦٥م .

٢٥. ارتشاف الضرب من لسان العرب:لأبي حيّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)تح وشرح ودراسة د.رجب عثمان محمد،مراجعة د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط١، ١٩٩٨م .

٢٦. روح المعاني في تفسير القرآن الكريم والسبع المثاني: للآلوسي (ت١٢٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي ، بيروت . لبنان

٢٧. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:ابن عقيل(بهاء الدين بن عقيل العقيلي الهمداني المصري(ت٧٦٩هـ) تح محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٩٦٤م .

٢٨. شرح التسهيل: لابن مالك(٦٧٢هـ) تح د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون،القاهرة ١٩٩٠م .

٢٩. شرح التصريح على التوضيح:خالد بن عبد الله الأزهري(ت٩٠٥هـ) دار احياء الكتب العربية،عيسى البابي الحلبي وشركاه ،د.ت .

٣٠. شرح الرضي على الكافية:رضي الدين الاسترابادي(ت٦٨٦هـ) تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر،مؤسسة الصادق،ط٢ ايران . طهران

٣١. شرح الكافية الشافية: لابن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ)تح د. عبد المنعم أحمد هريدي ، مركز البحث العلمي،جامعة أم القرى . مكة .

٣٢. شرح المفصل: لابن يعيش النحوي(٦٤٣هـ)تح وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد،راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني،المكتبة التوفيقية ، مصر . القاهرة .

٣٣. شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق د. ابراهيم السامرائي ١٩٦٩م .

٣٤. الصحاح :تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري(ت٣٩٨هـ)،دار إحياء التراث العربي،ط٥،بيروت . لبنان ٢٠٠٩م .

٣٥. ظاهرة المجاورة في اللغة العربية ومواقعها في القرآن الكريم: تأليف الدكتور فهمي حسن النمر،دار الثقافة،١٩٨٥م القاهرة .

٣٦. الكامل في اللغة والأدب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) ط١ ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي،١٩٣٦م ..

٣٧. الكتاب:لأبي بشر عمرو بن عثمان المعروف بسيبويه(١٨٠هـ) تح عبد السلام هارون،عالم الكتب . بيروت .

٣٨. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل:لجار الله محمود بن عمر الزمخشري(ت٥٣٨هـ) اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا،ط١، دار المعرفة،بيروت . لبنان ٢٠٠٢م .

٣٩. اللباب في علل البناء والاعراب:لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(ت٦١٦هـ)ط١ ،دار الفكر المعاصر . ١٩٩٥م .

٤٠. لسان العرب : لابن منظور (ت٧١١هـ) ط٣، دار احياء التراث العربي . بيروت . لبنان ٠

٤١. المحتَسَب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها: لابن جني (ت٣٩٢هـ) تح: علي النجدي ناصف وصاحبيه، المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية .

٤٢. المدارس النحوية: تأليف الدكتور شوقي ضيف ،ط٢، دار المعارف بمصر١٩٧٢م .

٤٣. المذكر والمؤنث: الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد(ت٢٠٧هـ) تح د. رمضان عبد التواب،القاهرة ١٩٧٥م .

٤٤. المساعد على تسهيل الفوائد:لابن عقيل(ت٧٦٩هـ) تح وتعليق د. محمد كامل بركات،ط١، دار الفكر بدمشق١٩٨٢م

٤٥. معاني القرآن:لأبي زكري يحيى بن زياد الفراء(ت٢٠٧هـ) ط٣ ، عالم الكتب بيروت . ١٩٨٣م .

٤٦. معاني النحو:تأليف د. فاضل صالح السامرائي،ط٢،دار الفكر عمان . ٢٠٠٣م .

٤٧. معترك الأقران في إعجاز القرآن: لجلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) تح محمد علي البجاوي،دار الثقافة العربية للطباعة

٤٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد وراجعه د. إميل بديع يعقوب،ط١ ، بيروت . لبنان ١٩٩٨م .

٤٩. المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ) تح محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب . بيروت

٥٠. النكت في تفسير كتاب سيبويه: تأليف أبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسلى الأعلم الشنتمري(ت٤٧٦هـ) ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت . لبنان ٢٠٠٥م .

٥١. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي(ت٩١١هـ) تح أحمد شمس الدين، ط١ ، دار الكتب العلمية ،بيروت . لبنان١٩٩٨م .